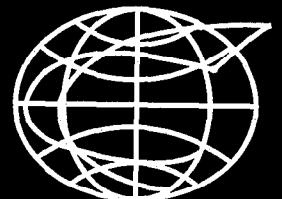


المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

INTOSAI



أبريل 1997



April 1997

087296

SQ-00-5

مجلس إدارة التحرير

فرانز فيدلر رئيس محكمة الرقابة بالنمسا
دينيس ديزوتيل المراقب العام لكندا .

سامuel العياري الرئيس الأول لإدارة الحاسوبات ، تونس .
جيسم اف هيتشمان ، نائب المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية .
أنواردو روشن لادر المراقب العام لفنزويلا .

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية :
بيتر ف اليفيس

رئيس التحرير:
دونالد آر دراج (الولايات المتحدة الأمريكية) .

رئيس التحرير المساعد :
ليندا لـ ، ويس (الولايات المتحدة الأمريكية) .

المحررون المساعدون :
وليم ويدل (كندا) .

اكسل ناوراث (جمهورية المانيا الاتحادية) .
كيوشو أوكومتو (اسوساي - اليابان) .

لوزين سيكالو (السبسياري - تونجا) .
شارما اوبلاد (الكاروساي - ترينيداد وتوباغو) .

عبدالرازق السماوي (تونس) .
شاغر (الولايات المتحدة الأمريكية)

كريستينا روجاس فاليري (فينزويلا) .
الأمانة العامة للأنتوسي .

الأدارة/الأفتتاح :
سيرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية) .

الشئون المالية :
جاجيش نارانج (الولايات المتحدة الأمريكية) .

أعضاء المجلس التنفيذي للأنتوسي :

- شوقى السيد احمد خاطر ، رئيس الجهاز المركبى
للحسابات بمصر (رئيسا)

- غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات ، الأرجواى ، نائب رئيس اول .

- توفيق ابراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان الرقابة العامة بالملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثانى .

- فرانز فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة بجمهوريه النمسا ، امين عام .
باتريك باريتس ، المراقب العام باستراليا .

- أ- ديفيد غريفيت ، المراقب العام لباربادوس .
هوميرو سانتوس ، وزير - رئيس محكمة الحسابات بالبرازيل .

- بيتر اوشا جوزيف ، منسق عام الكاميرون .
دينيس ديزوتيل ، مراقب عام كندا .

- هيدافون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة بالمانيا .
ف.ك.شبنفلو ، المراجع والمراقب العام للهند .

- جافير كاستيلو ايالا ، مراقب عام المكسيك .
عبدالصادق الكلوى ، رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب .

- بارنى مورك ايدام ، مراقب عام الترويج .
الفريد جوزتى دي سوزا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال .

- بوهيفا توانينا ، مراقب عام تونجا .

- جيسم اف هيتشمان القائم بعمليات المراقب العام ، الولايات المتحدة الأمريكية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية على أساس ربع سنوي : ينابر (قانون الثاني) ابريل (ابيول)، يوليو (تموز)، أكتوبر (تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أنتوسي) ، وتكرس المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بسان (أنتوسي) لتحسين الأجزاء والأساليب التقنية للرقابة المالية الحكومية ، وعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها .

ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقديرات والأباء التي تقدم الى المجلة ويتعين أرسالها الى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكية .

U.S. General Accounting Office, Room 7806, 441 G, Street, NW, Washington D.C. 20548 U.S.A, Phone (202-512-4707) Facsimile (202-521-4021) E-Mail : <75607.1051 @ compuseve>

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع الحكومي ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار المتعلقة بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية أو تفاصيل عن برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية هذا ولن تكون المقالات التي تتناول أساساً جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة ، وتوزع المجلة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في أنحاء العالم التي تشارك في أعمال منظمة (أنتوسي) ويجوز اشتراكاً آخرين في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة ، وينبغي أرسال الصكوك والراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى

مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي :
P.O. Box : 50009, Washington, D.C 20004, U.S.A.

وتجرى فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة

وتشير مقطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

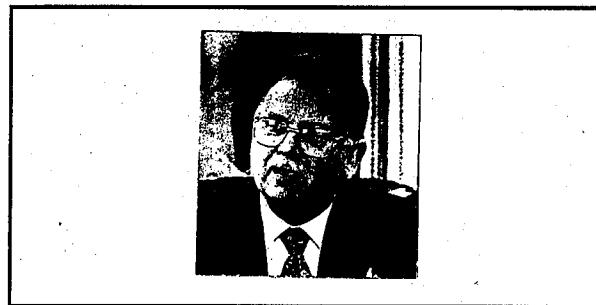
ANBAR MANAGEMENT SERVICE, WEMBLEY ENGLAND, AND UNIVERSITY MICROFILMS INTERNATIONAL ANN ARBOR MICHIGAN USA.

المحتويات

١	الافتتاحية
٢	انباء موجزة
٨	المؤتمر السادس للأنتوسي
١١	الاجتماع السادس للجمعية العامة للأنتوسي
١٢	المؤتمر الرابع للبساسي
١٥	شدة رقابة: البلايز
١٧	تقارير مشورة
١٨	انباء الانتوسي

التحديث التي نقوم بها ، ولقد احرزنا المزيد من التقدم نحو تحسين تلك الجوانب الحاسمة من عملياتنا ، فقد اسهمت انظمة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات الجديدة في زيادة الانتاجية والكفاءة ، وقد وفر مرکزنا التدريبي التدريب الفنى والمتخصص لجميع موظفينا .

وفي الوقت ذاته ، فقد قمنا برفع مستوى التعاون مع الوکالات الحكومية الأخرى المعنية بالرقابة والقضايا الأدارية العامة الأخرى ، وقمنا بتقديم المساعدة الفنية القانونية لدوائر الرقابة الداخلية بالحكومة لمساعدتهم في تنفيذ واجباتهم الجديدة ، ومن خلال هذا النوع من التعاون وتنسيق الموارد والعمل تمكنا من متابعة القضايا المحطية الهامة وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع المالى ، وقمنا ايضا بدور رئيسي في أثارة اهتمام الشعب بتلك القضايا من خلال الاستخدام المستمر لوسائل الاعلام بهدف ابقاء الشعب على معرفة بنتائج اعمالنا الرقابية والتقييمية .



(ادواردو روشن لاندر)

وقد تمكنا ايضا من زيادة تحقيقنا فى قضايا الفساد ، ومن ايلاء المزيد من العناية للرقابة البنكية ، واصبح المكتب صوتا قويا ضد الفساد ، وقد استجاب الرأى العام لقيادتنا فى تلك الناحية ، حتى اصبح الفساد فى مقدمة المشكلات المطروحة للنقاش .

وقد سعدنا بالعديد من النجاحات خلال جهودنا التحديثية ، ومع ذلك فعملنا لم يكتمل بعد ، ومازال امامنا طريق طويل للوصول الى الجودة المطلوبة والتي نسعى لتحقيقها - وأنتي متاكد من أن تحديداً لأسس تحديد الجهاز الأعلى للرقابة وأجراعنا للأصلاحات والتحسينات قد جعلنا اليوم أكثر قدرة على تحقيق الانجازات الهامة بلبلتنا وتطوير الرقابة العامة بشكل عام .

بقلم ادواردو روشن لاندر، المراقب العام لفنزويلا

منذ ان اصبحت مراقبا عاما في عام 1994 ، بدأ هذا المكتب فترة من التحدي المكثف ، ومن أجل تنفيذ هذه المهمة الحاسمة فقد قمنا بفحص جميع جوانب مؤسستنا ، والمهام والصلاحيات التشريعية المنوطة بنا ، ومواريدنا البشرية ، وبنيتنا التنظيمية ، ومنهجياتنا وانظمتنا المهنية

وعلاقتنا مع المنظمات الحكومية الأخرى .

وأنني أؤمن بأن التحدي والاصلاح في هذه المجالات بالإضافة الى المجالات الأخرى هي امور اساسية من اجل تعزيز دور مكتب المراقب العام في سعيه لتحقيق اساليب الحكم الجيد ومحاربة الفساد .

وقد كانت مشاركتنا في أنشطة الاكتوسي والاواسييفس مصدرًا للألهام والأفكار في تلك الجهود ، وانني أرغب في تبادل الخبرة مع زملائنا ، خاصة وأننا بدأنا العمل نحو تحديث وتحسين جهازنا الأعلى للرقابة .

لقد بدأنا العمل ونحن نؤمن بأن الجهاز الأعلى للرقابة الحديث والفعال هو جزء اساسي في الحكومة الجيدة ، أن هدف الجهاز الأعلى للرقابة هو تعزيز الاستخدام الفعال والصحيح للموارد العامة ، ومن اجل تحقيق هذا الهدف ، فلابد من أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة ذو بنية تنظيمية محكمة وملائمة ، وأن يستخدم موارده بكفاءة وفعالية ، وفي هذا السياق فقد قمنا باتخاذ عدد من الخطوات والتي أود أن استعرضها هنا .

لقد تم منذ شهر شباط (فبراير) 1996 ، صياغة قانون اساسي جديد ، والذي منحنا صلاحية جديدة ووفر لنا اساسا تشريعيا للعديد من التغيرات التي نجريها ، وقد انتقلنا من نظام التدقيق المسبق للعقود والمدفوعات الى النظام الشامل واللاحق لأعمال الرقابة المالية ورقابة الأداء ، وقد عزز القانون الذي صدر عام 1996 السلطة الجزئية للجهاز الأعلى للرقابة ، وكذلك علاقته بدوائر الرقابة الداخلية في الحكومة من أجل دعم صلاحياتها الجديدة لقد اسهمت هذه التغيرات في زيادة كفاءة اجزاء اتنا الرقابة وزيادة تركيزنا على النتائج ومنحتنا دورا قياديا اكثر اهمية ضمن النظام الرقابي للقطاع العام لأمتنا . ولو نظرنا الى الداخل ، الى العمليات الخاصة بنا لوجدنا اتنا وضعنا بصمة واضحة على طريق تحديث اسلوب عملنا .

وقد كانت أولى خطواتنا ، العمل على تشجيع الاتصال وال الحوار المفتوح بين جميع الموظفين ، حيث اصبح كل شخص يشكل جزءا من جهود التحديث ، الأمر الذي يجعل جميع هؤلاء الموظفين بمثابة (مساهمين) في نجاح هذا الجهد ، وكانت خطواتنا التالية اجراء مراجعة نظامية لھمتنا ، وتطوير رؤية مشتركة ، ووضع مجموعة من الأهداف ، ومن اجل تحقيق ذلك فقد قمنا بتشكيل فريق عمل لتنفيذ العناصر المختلفة للأصلاح ، ومرة أخرى لعبت الاتصالات دورا رئيسيا في انجاح هذه المرحلة من مشروعنا حيث قمنا بتعيين صحفي لامع لقيادة جهود الاتصالات ، وقمنا ايضا بأصدار صحيفة اخبارية داخلية يومية لأبناء الموظفين على معرفة تامة بالتغييرات التي تطرأ ، وقد كان التدريب ولادارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات جوانب هامة في عملية

البرازيل
انتخاب رئيس جديد

تم انتخاب الوزير هوميرو سانتوس رئيساً لمحكمة الرقابة ، الهيئة العليا للرقابة البرازيلية ، لعام ١٩٩٧ ، وكان الوزير سانتوس قد عين سابقاً كعضو في الجهاز الأعلى للرقابة البرازيلية في عام ١٩٨٨ ، بعد أن كان يشغل وظيفة هامة في السلطة التشريعية حيث تقلد عدة مناصب على المستوى المحلي والإقليمي والدولة ، من بينها منصب ممثل لولاية ميناس جيريس في مجلس النواب لمدة (١٨) سنة ، وفي داخل المجلس كان عضواً باللجنة المالية ولجنة الدستور والعدالة ، ولجنة الإتصالات ولجنة الشؤون الخارجية ، ولجنة الخدمات العامة والزراعة .

وفي محكمة الرقابة كان الوزير سانتوس يتولى منصب نائب الرئيس ، رئيساً لغرفة الأولى ، وزيراً للشؤون التأديبية ومحرراً للصحيفة التي تصدر عن المحكمة بعنوان "تريبيونال ريفيو" في عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ويحمل الوزير سانتوس درجة البكالوريوس في القانون من جامعة ولاية غوانابارا ، وقد درس القانون الجنائي في جامعة أبيلياندا ، ومن ضمن إصداراته ، العديد من الأعمدة الصحفية والمقالات ، وشارك في العديد من الحلقات الدرامية ، وحلقات العمل الإقليمية والدولية ، وحال توليه لمنصبه الجديد التحق الوزير سانتوس بعضوية مجلس التنفيذى لكل من الأنطوسي والولايسيفس ، ولزيادة من المعلومات يرجى الإتصال على العنوان التالي .

TRIBUNAL DE CONTAS DA UNIÃO
SAF - SUL,
LOTE 01, 70042-900, BRASILIA, DF,
BRAZIL .



السيد هوميرو سانتوس

كتاب
اصدار التقرير الأول لمفوض البيئة

اصدر مفوض كندا الجديد للبيئة والتنمية المستمرة تقريره الأول الى مجلس العموم بصفته مفوض كندا لشؤون البيئة والتنمية المستمرة وفي تقريره اكد مفوض كندا الجديد السيد بريان ايميت الدور الهام للحكومة الفدرالية في حماية البيئة وتشجيع التنمية المستمرة .

قام مكتب الرقابة لباريادوس حديثاً بأصدار تقريره السنوى لعام ١٩٩٦ ، والذي اشتمل على عدد من التوصيات إلى وزارة المالية بخصوص التعديلات على قانون الإدارة المالية والرقابة ، وقد تناول تلك التوصيات بعض القضايا مثل - الحاجة إلى إعادة تعريف الدين العام ليشمل جميع القروض العلقة والمستحقة الدفع على الحكومة ، ويستثنى القروض قصيرة الأجل - وتوسيع سلطة المراقب العام لتشمل منحة صلاحية الرقابة على الهيئات التشريعية - وأجزاء اعمال رقابة الأداء للوزارات والدوائر - ومنحه حق الدخول إلى المعلومات المخزنة الكترونياً - والتأمين ضد المسئولية الشخصية المترتبة على الأخلاقيات الواجب سواء من قبل المراقب العام أو أحد موظفيه ، وقد أخذت التوصيات القانونية المقترحة بعين الاعتبار الحاجة المستمرة إلى المساعدة العامة والتي يجب أن لا تبني على اسس نفعية ، وكان من بين التغييرات المقترحة من قبل المراقب العام بشأن القواعد المالية ماليي : ادخال نص قانوني يقضى بفرض العقوبات الجزائية على المسؤولين العاملين الذين يجيئون صرف اموال عامة دون وجود ترخيص بصرفها ضمن التقديرات والتوقف عن دفع العائدات التقاعدية السنوية والترصد المستمر للحسابات في دفتر الأستاذ العام للمخازن ، وقد اشار التقرير إلى انه في حين أن واجب مسؤولي المحاسبة الرد بسرعة على اية استفسارات توجه إليهم من قبل المراقب العام ، الا انهم غالباً ما يوكلون تلك المهمة الى معاونיהם ، وقد لا يتم الرد نهائياً في بعض الأحيان ، وقد تضمن التقرير ملخصاً بين عدد المذكرات المرفوعة الى الوزارات والدوائر خلال السنوات الأربع الماضية وعدد الردود المستلمة من كل واحدة من تلك الوزارات والدوائر ، وقد بيّنت أحدى المخرجات الرقابية ذات العلاقة أن مسؤولي الحكومة لا يقومون بإعداد قوائم جرد سنوية للممتلكات الحكومية ، أن العديد من المسؤولين مازالوا لا يبدون أي اهتمام بتحديث قوائم الجرد الخاصة بوزارتهم ودوائرهم ، وقد أوصى التقرير بناء على ذلك بأنه يجب على المسؤولين العاملين أن يكونوا أكثر وعيًا بالحاجة الى التوثيق الكامل والى الأدارة الحكيمية للأصول الواقعية تحت سيطرتهم ، وأوصى التقرير أيضًا بأن يتم تطوير نظام موحد لتسجيل قوائم الجرد ، بحيث يتم استخدام مثل هذا النظام من قبل جميع الوزارات والدوائر الحكومية ، وأن تصدر قائمة مصدقة بالمتلكات الحكومية بتاريخ ٣١ اذار (مارس) من كل عام .

وداخل الجهاز نفسه ، تم تشكيل لجنة اصلاح داخلية تضم ممثلي من كافة المستويات الوظيفية في المكتب من أجل الالتفاف بعملية إعادة هيكلة المكتب ، ولزيادة من المعلومات حول هذا الجهد والجهود الأخرى

يرجى الاتصال على العنوان التالي :

BARBADOS AUDIT OFFICE , NICHOLAS HOUSE , BROAD STREET, BRIDGETOWN , BARBADOS .

المعايير المعترف بها رسمياً والمطبقة في شيلي .
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-
THE OFFICE OF THE CONTROLLER, GENERAL , TEATINOS 569 PISO CORREO 21 CASILLA 117-118-121 122,SANTIAGO, CHILE .

مصر
رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة .
اصدر الرئيس حسني مبارك قرارا بتاريخ ٢٢ كانون ثانى(يناير) ١٩٩٧ ،
يقضى بتعيين الدكتور / شوقى السيد احمد خاطر رئيساً للجهاز المركبى
المحاسبات المصرى CAO بدرجة وزير وذلك بعد أن تمت الموافقة على
ترشيحه باجماع أعضاء مجلس الشعب (البرلمان المصرى) .
وعند ترشيحه ، كان الدكتور / خاطر يشغل منصب رئيس جامعة طنطا ،
وذلك منذ تاريخ ١ اب (اغسطس) ١٩٩٣ ، وكان قد حصل على شهادة
الدكتوراه في المحاسبة في عام ١٩٧٢ ، وعمل استاذًا للمحاسبة في كلية
التجارة جامعة طنطا ، وعميداً لنفس الكلية في عام ١٩٨٨ ، ونائباً لرئيس
جامعة طنطا عام ١٩٩٢ .
والدكتور خاطر عدد من المؤلفات في علوم المحاسبة ، الرقابة ، وأنظمة
الرقابة الداخلية ، واشرف على العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير في
مختلف الجامعات المصرية ، وهو أيضاً عضو في جمعية المحاسبين
والراجعين ونقابة التجاريين والمحكمة الإدارية العليا والمجالس القومية
المختصة .
ويتسلمه منصب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة ، أصبح الدكتور / خاطر أيضاً
رئيساً للمجلس التنفيذي للأنتسى وذلك متابعة لدور سلفه السيد / فخرى
عباس الذي تقاعد من منصبه خلال السنة الماضية .
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:-
الجهاز المركبى للمحاسبات / مدينة نصر .
صندوق بريد (١١٧٨٩)

القاهرة ، مصر
محكمة الرقابة الأوروبية
ندوة إقليمية
تم عقد ندوة إقليمية في مقر محكمة الرقابة الأوروبية في مدينة لوكتسبورغ
بناء على طلب من الأجهزة العليا للرقابة لدول شرق ووسط أوروبا خلال
الفترة من ٢٢-٢١ أكتوبر ١٩٩٦ وذلك من أجل مناقشة جهودهم التطويرية
، والعضوية المستقبلية للإتحاد الأوروبي .
وقد رحب السيد بيترهارد فريديمان رئيس محكمة الرقابة الأوروبية
بالمشاركين البالغ عددهم (٢٥) مشاركاً والذين يمثلون (١٣) جهازاً أعلى
للقابة من دول وسط وشرق أوروبا ، بالإضافة إلى ممثلين عن الإتحاد
الأوربي ، البرلمان الأوروبي ، واليونسكو .
وقد تم القاء خطابين رئيسيين كانا محور الندوة ، وهما "تطور ومستقبل
العلاقات ما بين الإتحاد الأوروبي ووسط وشرق أوروبا "استراتيجية الدخول
المسبق" والذي القاه السيد / فلامورووكس مساعد المدير العام للمفوضية
الأوروبية و "دور اليوروسي في ضوء المنطقة الأوروبية وخاصة دول وسط
وشرق أوروبا" والذي القاه السيد / فوليبيك رئيس اليوروسي ورئيس
الجهاز الأعلى للرقابة التشيكى .

(أتنا نشعر بتاثيرها على مختلف النواحي) هذا ما صرخ به المفوض ،
وأضاف قائلاً وسواء بالنسبة للعامل أو المالك الأرض أو المشتري فإن
الحكومة الفدرالية تعتبر أكبر مؤسسة تجارية مستقلة في كندا ، كما أن
الكيفية التي تثير بها أعمالها اليومية لها تأثيرات كبيرة على البيئة
والتنمية المستمرة ، وقد القى التقرير الضوء على دور الحكومة في وضع
وفرض الأنظمة والقوانين وتوفير الخدمات والبرامج .

وقد وضع التقرير الأول القاعدة للتقارير المستقبلية التي ستترافق إلى
المجلس ، وحدد صلاحيات وواجبات ، وأولويات المفوض وبرنامج عمله
للسنتين القادمتين ، وضمن خطة عمله استعراض المفوض الأعمال
الرقابية المنفذة من قبل المراقب العام خلال العقد الماضي وذلك من أجل
تحديد الإهتمامات المشتركة ، وتسعي خطة العمل هذه إلى معالجة تلك
القضايا والقضايا الأخرى .
 وأشار التقرير أيضاً إلى أن تعزيز المساطحة هو أمر الزامي وهام من
أجل تحسين الأداء الحكومي ، وبصفته مفوضاً لشؤون البيئة والتنمية
المستمرة يقيم السيد أيميت بمساعدة أعضاء البرلمان في رقابتهم على
الجهود الحكومية في تلك المجالات ، ويعتبر المفوض مسؤولاً عن مراقبة
تنفيذ استراتيجيات التنمية المستمرة المعدة حالياً من قبل (٢٤) دائرة
ووكالة حكومية ، وأعداد التقارير حولها ، وتعتبر هذه الاستراتيجيات
أموراً حاسمة في تقديم جدول عمل التنمية المستمرة للحكومة الفدرالية
وقياس مدى التقدم مقابل جدول العمل هذا .

وقال المفوض "بإمكاننا مواجهة تحدي التنمية المستمرة وإن كل
ما نحتاج إليه هو النية والتنظيم وتعهد الإدارة بترجمة الأقوال إلى
أفعال" .

وقد أصبح تقرير المفوض متوفراً على شبكة الانترنت مباشرةً بعد
إصداره بتاريخ ٥ اذار (مارس) ١٩٩٧ .

وعنوان الانترنت هو :-

<http://www.oag.bvg.gc.ca>

ويمكن الحصول على نسخ من التقرير عن طريق المراسلة على العنوان
التالي :-

**OAG DISTRIBUTION CENTER AT
613-952-0213 EXT 5000**

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :-
**JOHN ZEGERS, OFFICE OF THE, AUDITOR
GENERAL, OF CANADA, AT 613-995-3708..**

شيلي

الجهاز الأعلى للرقابة يتبنى رسمياً معايير الأنطوساي
بتاريخ ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ ، أصدر مكتب المراقب العام قراراً
رسمياً بتبني ارشادات الأنطوساي بشأن معايير الرقابة الداخلية بصفة
رسمية ، وفي ضوء اصدار الأنطوساي لمعايير التدقيق والرقابة الداخلية
فقد أدرك الجهاز الأعلى للرقابة لشيلي ضرورة أن يكون قادرًا على
الاعتماد على مجموعة من المعايير النظمية لتنظيم الأعمال الرقابية
التي ينفذها ، والجهاز الأعلى للرقابة لشيلي هو عضو فعال في لجنة
معايير الرقابة الداخلية .

وبعد أن أجريت بعض التعديلات والتي جعلت تلك المعايير قابلة للتطبيق
 تماماً على مهام مكتب المراقب العام الشيلي ، أصبحت تلك المعايير هي

ومن بين الموضوعات المختلفة التي كانت على جدول أعمال المؤتمر بالإضافة إلى تقارير مجموعات العمل الخاصة "حول الرقابة على ضريبة القيمة المضافة VAT (البندين ٩٣، ٩٢ من معاهدة EEC) ، وعقود الأشغال العامة ، ومعايير الرقابة العامة وتنسيق الزيارات الرقابية" الجوانب التالية :-

- * التقدم الذي احرز على صعيد مؤتمر التعاون ما بين الحكومات (IGC).
- * بيان الإثبات الذي يتوجب على مدقق محكمة الرقابة الأوروبية تقديمها كل عام.
- * التعاون ما بين محكمة الرقابة الأوروبية والأجهزة العليا للرقابة .
- * الخبرة العملية للأعمال الرقابية المشتركة والمنفذة من قبل محكمة المدققين الأوروبيين والوكالة الأوروبية .
- * الاحتياط الدولي .

وقد قررت لجنة الاتصال تشكيل مجموعة عمل جديدة لتكون مسؤولة عن دراسة الجوانب العملية للعلاقة ما بين محكمة الرقابة الأوروبية والأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء ، وقد وافق ثلاثة عشرة جهازاً على التعاون مع محكمة الرقابة الأوروبية في هذه الناحية ، وتم الإجماع على اختيار الجهاز الأعلى للرقابة الألماني ليرأس المجموعة .

ولمزيد من المعلومات حول البرامج والأنشطة المذكورة أعلاه يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

EUROPEAN COURT OF AUDITORS, 12 RUE AL CIDE DE GASPERIL - 1615, LUXEMBOURG TEL : (+352) 4398518, FAX (+352) 4398 430 : INTERNET : (EUROPA) address , http://www.cec.lu

هونج كونج :

لجنة الحسابات العامة

اصدار تقرير اجتماع لجنة الحسابات العامة

في شهر كانون ثانى (يناير) ١٩٩٧ ، أصدرت لجنة الحسابات العامة (PAC) تقريرها بشأن تقرير مدير الرقابة رقم (٢٧) والذي رفع في شهر تشرين ثانى (اكتوبر) ١٩٩٦ إلى رئيس المجلس التشريعى لهونج كونج ، وقد اشتمل التقرير على ثلاثة عشرة دراسة حول رقابة الأداء ، بما فى ذلك مراجعة السياسة الحكومية المتعلقة بالجهات الإدارية للخدمات المنظمة وتقدير أداء وحدات الخدمة المنظمة الحكومية فى ادراك فرص تجارية للممتلكات الحكومية الملائمة .

وقد أظهرت المراجعة الأولى بأن سياسة الحكومة فى منع ازدواجية عادة الإسكان قد خرقت ، حيث تبين أن هناك (٩٠) موظفاً و (٥٢٤) زوجاً موظفة / أو زوجة موظف من الخدمات المنظمة السبعة يتلقون عادة الإسكان العام مع إنهم يسكنون فى مساكن حكومية ، وكان هؤلاء الموظفين وزوجاتهم / أزواجهم يسكنون فى (١,٣٣٦) مسكنًا حكوميًا والتي تبلغ قيمة تأجيرها ما يقرب من (١٨) مليون دولار أمريكي فى السنة ، وقد استنتج بأنه على الرغم من أن هدف الحكومة هو تشجيع الإمتلاك الخاص للمساكن بين الموظفين والحد من التزام الحكومة المالى التمثل فى توفير مزايا الإسكان لموظفى الخدمة العامة ، الا انه لم يتم فرض خطة (التمويل السكنى) HFS على أساس أنها الميزة السكنية الوحيدة لموظفى الخدمة العامة المستحقين لها والذين عينوا بعد تطبيق خطة (HFS) ولو فرضت

ومن بين الموضوعات التى نوقشت تباعاً ، اسهام الجهاز الأعلى للرقابة فى استراتيجية الدخول المسبق - وتطوير برنامج (PHARE) الى صندوق مالى هيكلى - و توفير الإيضاحات بشأن اجراءات واساليب الرقابة لكلا البرنامجين - والتعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة الدول وسط وشرق اوروبا ومحكمة المدققين الأوروبيين - وتم ضمن هذا السياق دراسة الفلسفة والخبرة العملية لأعمال الرقابة المشتركة ، وقد ناقش المتحدثون بعد ذلك المشاكل التى تواجه الأجهزة العليا للرقابة فى وسط وشرق اوروبا ضمن إطار التحضير للعضوية .

وفي خاتم الندوة قام رؤساء الفوود المختلفة بالتوقيع على مذكرة التعاون والتى ستشكل الأساس لبناء إطار عمل التعاون المستمر .

التقرير السنوى لعام ١٩٩٥

قدم رئيس محكمة الرقابة الأوروبية ، السيد / بيرنهارد فرديمان التقرير السنوى وقائمة الإثباتات الخاصة بالسنة المالية ١٩٩٥ الى البرلمان الأوروبي بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٩٦ ، وقد تضمن التقرير العديد من الأمثلة حول الممارسات غير المرخصة للادارة المالية والمحاسبة والتى تشابهت الى حد كبير مع تلك التى تمت الإشارة اليها فى السنين الماضية .

وقد تم التتبیء الى وجود اخطاء جوهيرية تتعلق بمبالغ مالية تصل الى (٤٠٠) مليون ايكو لعام ١٩٩٥ ، وقد انتقدت ادارة الإتحاد ايضاً ، وأكيدت المحكمة على ضرورة اجراء اتصافية للحسابات فى الوقت المناسب ، وعلى ضرورة أن تكون المواد القانونية التى تحكم ادارة التمويل الهيكلى واضحة و شاملة .

ومن خلال كلمته أمام البرلمان الأوروبي اشار السيد / فرديمان الى الإنخفاض فى ايراد ضريبة القيمة المضافة (VAT) والذى نتج عن الغاء الحدود المالية بتاريخ ١ كانون ثانى (يناير) ١٩٩٣ ، وأشار كذلك الى عدم الرضى الذى ابدته المحكمة إزاء الأساليب المستخدمة من قبل كل دولة من الدول الأعضاء فى احتساب الناتج القومى الإجمالى ، ونوه ايضاً الى أن السياسة الزراعية المشتركة التى ادخلت فى عام ١٩٩٢ بدأت تعطى نتائج جيدة ، وضاف بأنه على الرغم من ذلك فإنه لايزال هناك مشاكل فى قطاعات معينة من قطاعات الإنتاج ، وفيما يتعلق بالموارد المالية الهيكلية ، فقد ركز فى ملاحظاته بشكل اساسي على ضرورة تخصيص هذه الموارد بأسلوب حكيم وخاصة بالنسبة للأوزان المستخدمة وذلك لتجنب أي تضارب بين المبالغ التى يتم تخصيصها والمبالغ التى تصرف فى الواقع .

وقد اقى التقرير السنوى للمحكمة ايضاً الضوء على عدد من النقاط الإيجابية فى نواحي مختلفة ، فقد حقق الإتحاد تقدماً بارزاً فى إجراء التحسينات الضرورية لتحقيق الإدارة المالية والمحاسبية السليمة .

وأخيراً أكدت المحكمة مرة أخرى أن الوقاية من الفساد والخسارة هو أكثر فعالية من فرض الغرامات وتحصيل تعويضات من خلال المخالفات المكتشفة ، وهو الإجراء الذى كان دائماً موضع جدل .

اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة للإتحاد الأوروبي :

تم خلال الفترة من (٢٠-١٩) تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩٩٦ ، عقد الاجتماع السنوى للجنة الاتصال لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة للإتحاد الأوروبي فى مقر محكمة الرقابة الأوروبية فى مدينة لوكتسبورغ .

تخرجه من جامعة طوكيو ، وقد شغل السيد / هيكيتا عدة وظائف هامة مختلفة في المجلس قبل تعيينه رئيساً ، من بين تلك الوظائف مدير المراقبة الأولى على خطوط السكك الحديدية ، ومديراً عاماً لمجلس الرقابة الأول ، ونائباً لسكرتير العام للمجلس ، وسكرتيراً عاماً للمجلس ، وكان آخرها وظيفة مفوض .

وبعدها لذلك تم تعيين السيد تسوتومو سوغورا كمفوض للمجلس وذلك اعتباراً من ١٧ فبراير ١٩٩٧ ، وقبل التحاقه بالمجلس كان السيد سوغورا يشغل منصب نائب وزير وكالة الإدارة والتنسيق حتى شهر توز (يوليو) ١٩٩٦ .

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على العنوان التالي :-

BOARD OF AUDIT OF JAPAN

3 - 2 - 1 KASUMIGASEKI :

**CHIYODA - KU - TOKYO 100,
JAPAN**

الأردن

اصدار جديـد

اصدر ديوان المحاسبة الأردني (ABJ) كتاباً بعنوان "ديوان المحاسبة بين الأمس واليوم" وقد احتوت الأبواب الأحد عشر التي اشتمل عليها الكتاب الاحداث الهامة في تاريخ الديوان بما في ذلك نشأته وتطوره ، وطبيعة الاعمال الرقابية التي ينفذها وعلاقات التعاون ما بين الديوان والمنظمات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى تطلعاته المستقبلية ، وتتناول الكتاب أيضاً علاقة الديوان مع مجلس مهنة تدقير الحسابات .

ويمكن الحصول على نسخ من الكتاب مجاناً بالاتصال على العنوان التالي: ديوان المحاسبة، ص. ب (٩٥٣٢٤)، عمان - الأردن، تليفون (٥٩٣١٨٠) فاكس (٥٩٣١١٨٠)، انترنت <audit - b @ amra > gov.jo>

التقرير السنوي لعام ١٩٩٥

رفع الدكتور / عبد خرابشة رئيس ديوان المحاسبة الأردني التقرير السنوي الرابع والأربعين للسنة المالية ١٩٩٥ إلى البرلمان الأردني ، ورئيس الوزراء ووزير المالية . وقد اشتمل التقرير على أهم وأبرز الملاحظات الرقابية التي توصلت إليها أعمال الرقابة النظامية ورقابة الأداء التي نفذها الديوان خلال عام ١٩٩٥ ، وبين التقرير المخرجات الرقابية المتعلقة بالتجاوزات والمخالفات المالية التي تم اكتشافها من خلال تلك الأعمال الرقابية .

واستعرض منجزات الديوان والمعوقات التي تواجهه في تنفيذه لمهامه ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير باللغة العربية عن طريق الإتصال على عنوان الديوان المنكر أعلاه .

زيارة الهيئة العليا للرقابة الفلسطينية :

قام السيد / محمد القنوة رئيس الهيئة العليا للرقابة في السلطة الفلسطينية برفقه وقد زارت إلى ديوان المحاسبة الأردني خلال الفترة من (١٨-٢١ مارس ١٩٩٧) والهدف الرئيسي من الزيارة هو الإطلاع على

هذه الخطة على هؤلاء الموظفين ، لتمكن الحكومة من تحقيق وفر سنوي صافي يقدر بـ (١٢) مليون دولار أمريكي .

وقد اشتملت توصيات لجنة الحسابات العامة على ما يلي:-

- ينبعى على الإدارة اتخاذ إجراءات مناسبة وسريعة بحق الموظفين الذين حصلوا على مزايا سكنية مزدوجة

- وعلى الإدارة أن تفرض سياسة خطة التمويل السكنى على موظفى الخدمة المدنية الناظمين الذين تم تعينهم بعد انتهاء الموعده النهائي للخطة ، ويجب أن يتلقى مثل هؤلاء العلاوة السكنية بموجب هذه الخطة وذلك بعد ان يصبحوا مؤهلين لها .

اما الدراسة الرئيسية الثانية فقد قيمت اداء وكالة الممتلكات الحكومية في تقويضها لمهامها في ادراك الفرص التجارية للممتلكات الحكومية ، وكان من بين المخرجات الرئيسية للدراسة ما يلى :-

- هناك العديد من الفرص التجارية التي حدثت من قبل الحكومة ولكن لم يتم بعد تحقيقها . وهناك العديد من الفرص التجارية لعدد من الممتلكات الحكومية والتي لم يتم حتى الأن تحديدها بوضوح ولا يوجد هناك خطة عمل لتحقيق هذه الفرص .

ويساعدة مستشارين توصلت الدراسة الى تحديد عدد من الفرص التجارية والتي قد يتم تحقيقها في المدى القريب ، وقد قدرت الدراسة الفر الفر المحتمل من ادخال جميع الفرص التجارية المحددة من قبل الحكومة والمستشارين بـ (٩) مليون دولار في السنة ، وأوصت لجنة الحسابات العامة من ضمن عدة توصيات أخرى بأن تقوم الإدارة بمتابعة الفرص التجارية للممتلكات الحكومية أخذة بالحسبان المحافظة على المظهر الحكومي ، والمصالح العامة ، والإعتبارات البيئية والجمالية . ولمزيد من المعلومات حول المخرجات الأخرى المتضمنة في هذا التقرير يرجى الإتصال على العنوان التالي :-

DIRECTOR OF AUDIT, AUDIT DEPARTMENT , 26/F, IMMIGRATION TOWER, 7 GLOUCESTER, ROAD , WANCHAI , HONG KONG , FAX :

852-2824-2087, E-MAIL : <auddept @ hk. super. net > .

اليابان

تعيين رئيس جديـد .



السيد / شورو هيكيتا

عين السيد شورو هيكيتا وهو أحد المؤسسين الثلاثة في مجلس الرقابة الياباني رئيساً للمجلس اعتباراً من ١٨ فبراير ١٩٩٧ خلفاً للسيد شنجي يازاكى الذي تقاعد من منصبه اعتباراً من ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦ . وكان السيد شورو هيكيتا قد التحق بالمجلس في عام ١٩٥٩ بعد

مأمين الجهاز.

التدريجي في مجال الرقابة

تم خلال عام ١٩٩٦ عقد برنامج مأمين ديوان الحاسبة الأردني والمنظمة العربية للجهاز العليا الرقابية المالي والمالية (ARABOSA) ، وكان موضوع البرنامج الأول "الرقابة على الأشغال العامة" وتم عقده خلال الفترة من ٢٢-٨-١٩٩٦ حزيران (يونيه) ١٩٩٦ ، وشارك فيه (٣٣) موظفاً يمثلون (١١) دولة هي (اليمن ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، قطر ، فلسطين ، السعودية ، الجزائر ، تونس ، الإمارات العربية ،الأردن) وكان موضوع البرنامج الثاني "نور الأجهزة العليا الرقابة في التحليل المالي للميزانيات" وقد عقد خلال الفترة من ٢٣-٩-١٩٩٦ تشرين ثاني (أكتوبر) ١٩٩٦ ، والذي شارك فيه (٢٥) موظفاً من (١١) دولة هي : (عمان ، المغرب ، اليمن ، ليبية ، مصر ، قطر ، فلسطين ، المملكة السعودية ، تونس ، الإمارات العربية ،الأردن) وكلا البرنامجين هدفاً إلى تبادل المعرفة والأفكار والخبرات ، وكذلك تطوير أساليب وإجراءات الرقابة النظامية على الأشغال العامة والتحليل المالي للميزانيات وقد توصل البرنامجان إلى توصيات معنية للأخذ بعين الاعتبار من قبل الأجهزة العليا الرقابية .

بالإضافة إلى ذلك ، تم عقد برنامج تدريجي لمجموعة من موظفي وزارة المالية وهيئة الرقابة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية ، وذلك تحت رعاية الدكتور / عبد خراشة رئيس ديوان الحاسبة الأردني ، وقد صمم البرنامج بهدف توفير إطار مفاهيمي واقتراح تقييمات لتنفيذ الأعمال الرقابية في مختلف قطاعات الرقابة ، وقد تعرّف المشاركون في هذا البرنامج على النهجيات المستخدمة في التخطيط للأعمال الرقابية وتقديرها في العديد من القطاعات الاقتصادية ، وقد دعّت المحاضرات والنظريات بتقييم عملية على العمل البشري في بعض مراقبات ديوان المحاسبة المنتشرة في كافة أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية .

وكان أحد أهداف البرنامج هو تدريب المشاركين على كيفية تحديد الأساليب العملية لتدقيق الإيرادات والنفقات واقتراح التوصيات العملية لإجراء التحسينات ، وخصوصاً نقد تعلم المشاركين كيف يراقبون على رأس المال والمشاريع التنموية ، وقد تم خلال البرنامج التركيز على نشأة وتطور ديوان المحاسبة .

يقوم ديوان المحاسبة الأردني حالياً باستكمال التحضيرات النهائية للبرنامج التدريجي الذي سيعقد في عمان - الأردن حول "تدريب البرنامج التدريجي في الأجهزة العليا الرقابية" وذلك خلال الفترة من ١٧-١٤-٢٠٠١ (مايو) ١٩٩٧ وسيتم عقد هذا البرنامج بهدف تعزيز مفهوم العملية التدريبية ، الإحتياجات التدريبية ، الأساليب التدريبية ، وتقديم العملية التدريبية ، وستتعلم المشاركون في هذه الورقة كثيفاً جراء وتقدير المعايير المدققة ، وهناك هدف آخر من عقد هذا البرنامج وهو تعلم الممارسين ككيفية تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجهه المدربين العملية التدريبية ، وهذا يعود إلى ضعف في التخطيط أو المعايير المدققة ، وأن ذلك يعود إلى عدم كفاءة إنشطة إدارة المشاريع ، وكشفت المحاضرات الاقتصادية أيضاً عن عدم كفاءة إنشطة إدارة المشاريع ، ووجود مشاكل في أنظمة خدمات التمويل العسكري ، وإدارة الموارد والنظام والتدربيين في الأجهزة العليا الرقابية والبحث عن حلول لثلثة المشاكل .

ويزيد من التفصيلات حول جميع البرنامج والأنشطة المذكورة أعلاه يرجى الإتصال على العنوان التالي :-

ديوان المحاسبة الأردني ، عمان - الأردن ، تليفون : (٤٦١٠٩٥٥)

وتم أيضاً الإبلاغ حول استخدام وزارة العدل لنظام المعلومات الخصوصية (٢)

النهاية

التقرير المالي السنوي لعام ١٩٩٥

في كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٦ أصدر مكتب الرقابة المالي تقريره السنوي حول الحسابات العامة الحكومية مما لها السنة المنتهية في ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٥ ، وقد التقرير تفصيلات حول إنشطة مكتب الرقابة بما في ذلك أهدافه ، وتطور بيته التنظيمية ، النهجيات الرقابية الجديدة ، وقد أشتمل التقرير على عدد من الملاحظات الرقابية لقضايا معينة والتي تسببت عن أعمال الرقابة المالية وأعمال رقابة مردود القبضة التقديمة ، وافتشفت تقييد أيضاً على تحليل التقرير المالي الحكومي لعام ١٩٩٥ ، ولزيادة من المعلومات حول التقرير يرجى الإتصال بـ :-

DIRECTOR OF AUDIT,AUDIT OFFICE, NOTRE DAME , RAVELIN,FLORIANA CMR 02, MALTA.

نهاية

اصدار معايير رقابية حكومية :

اصدر مكتب المرافق العام لدولة نيبال حيث معايير رقابية حكومية ، والتي وضعت القواعد ، والمبادئ الأساسية ، والمارسات التي يتوقع المرافق التقييد بها ، وهذه المعايير تعتبر معايير ملزمة ويتوجب تطبيقها على جميع الأعمال الرقابية المنفذة من قبل مكتب المرافق العام لدولة نيبال ، وقد أرست هذه المعايير المبادئ الأساسية في التوازي التالية : معايير عامة تحدد الإختيارات المهنية الأساسية وترسيخ أهمية رقابة الجودة ، معايير تخطيط والتي تضع الأدلة لإعداد الخطة من قبل مكتب المرافق العام في تنفيذه المهام ، وتحدد العلاقات مع المدققين والمحاسبين الآخرين ، معايير تشغيله والتي تحدد الأسس لإطار العمل الكلى الرقابية النظامية ، معايير إبلاغ والتي تصف عملية تنفيذ واحتضان الأعمال الرقابية وعرض النتائج الرقابية والتابعة .

ويذكر المصطلح على نسخ من المعايير الرقابية الحكومية باللغة الإنجليزية عن طريق الإتصال على العنوان التالي :-

OFFICE OF THE AUDITOR GENERAL, POST BOX NO. 13328 BABAR MAHAL, KATHMANDU, NEPAL

النهاية

التقرير السنوي لعام ١٩٩٥

في تقريره السنوى الذي رفعه إلى البرنامج ، عرض مكتب المرافق العام الترويج للمساليط العامة واثار عدداً من القضايا ذات الاهتمام ، وانتقد التقرير بشدة ونراها الدافع لها تناقضها لأنظمة التخصيصات المالية ، وأضعف تقديرها على ميزانيتها ، وقد بين التقرير أن هناك افتراض في التخطيط أو المشاريع الإنثانية العسكرية وأن ذلك يعود إلى ضعف في التخطيط أو عدم كفاءة إنشطة إدارة المشاريع ، وكشفت المحاضرات الاقتصادية أيضاً عن وجود مشاكل في أنظمة خدمات التمويل العسكري ، وإدارة الموارد والنظام المحاسبي لقوى الأمم المتحدة .

وتم أيضاً الإبلاغ حول استخدام وزارة العدل لنظام المعلومات الخصوصية

- وقد قسم البرنامج الى خمسة اجزاء هي : ١) مدخل الى رقابة الأداء .
 ٢) مدخل الى إدارة المشروع .
 ٣) التخطيط لرقابة الأداء . ٤) تنفيذ رقابة الأداء والى تشمل على التحليل المالي وغير المالي ، الدليل الرقابي ، أدوات العمل الرقابي .. الخ .
 ٥) كتابة التقارير .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

OFFICE OF THE AUDITOR GENERAL
OF PAKISTAN CONSTITUTION
AVENUE , ISLAMABAD
44000.PAKISTAN .



مشاركون في برنامج التدريب المكثف المنعقد في لاهاي خلال الفترة من ١٩٩٧/٣/٢٧ إلى ١٩٩٧/٣/٢٣

لدوره الأولمبية الشتوية لعام ١٩٩٤ ، حيث اظهرت النتائج أن هناك ضعفاً في نظام إدارة المشروع وربما تسبب ذلك في زيادة النفقات التي تحملتها الدولة .

وقد تضمنت الوثيقة رقم (٣) التي صدرت في عام ١٩٩٦ بعض الملاحظات حول شؤون الضريبة والرسوم وحول الشؤون المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي ، فقد أدى الربط بين جمع الضرائب واقطاعات الضمان الاجتماعي إلى تعقيدات في تقسيم العمل والمسؤولية وضعف في تنسيق عمليات الرقابة والإشراف ، وربما أدى ذلك إلى تعامل غير عادل مع دافعي الضرائب .

وقد كشف أحدى الأعمال الرقابية الذي طبقت على محكمة استئناف التأمين الوطني عن ضعف في كفاءة الإدارة وعدم توفر المتابعة للقضايا المتعددة باستمرار ، وعلى الرغم من أن هدف المحكمة هو تسوية القضايا خلال ستة أشهر ، إلا أن النتائج أظهرت أن معدل مدة تسوية القضية الواحدة وصل إلى (٢٧) شهر ، وأن هناك (٥٪) فقط من القضايا التي فحصت كان قد تم الإنتهاء منها خلال ستة أشهر وقد تمplex عن تقرير مكتب المراقب العام متابعتاً سريعة من قبل المحكمة ، والتي أعيد تنظيمها في الوقت الحالي لتصبح مجموعة من الدوائر ، وبتقسيمات وظيفية أكثر وضوحاً .

والقضية التي أثارت اهتمام وسائل الإعلام خلال عام ١٩٩٦ هي طريقة التعامل مع المنح المقدمة للشباب والأطفال من قبل وزارة شؤون الأطفال والأسرة ، فقد أوضح مكتب المراقب العام بأن طريقة الوزارة في التعامل مع خطة المنح كانت خاطئة ، وأكد مسؤولية وواجب الوزارة في ممارسة الرقابة والإشراف على توزيع المنح ، وقد كشف العمل الرقابي أيضاً عن أن الأنظمة الخاصة بالمنح كانت غير واضحة وغير قابلة للتفسير أيضاً ، وأن هناك توجه بين مختلف مكاتب المنح الوطنية بتحفيض مسؤوليات الرقابة والكشف عن المخالفات ، الأمر الذي أدى إلى تزايد المخالفات في الإبلاغ عن عدد الأعضاء المؤهلين للمنح في طلبات المنح الصادرة عن تلك المكاتب .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:-
THE OFFICE OF THE AUDITOR, GENERAL OF NORWAY, RIKSREVISJOENE, POSTBIKS, 8130DEP, PILESTREDET 42,0032 OSLO,NORWAY .

باكستان

برنامج تدريبي مكثف في مجال رقابة الأداء .

تعقد دائرة المراقب العام البالكستاني برنامجاً تدريبياً مكثفاً لمدة خمسة أسابيع (ITP) في مجال رقابة الأداء في إدارة رقابة الأداء التابعة لها في مدينة لاهاي ، وذلك بواقع ثلاثة مرات في السنة ، وقد تم عقد أحد هذه البرامج الثلاثة لدراسة الرقابة في الأجهزة العليا للرقابة الأخرى والذين لا تقل مدة خدمتهم عن خمس سنوات .

واخر برنامج عقد كان في الفترة ما بين ٢٣ فبراير و ٢٧ مارس ١٩٩٧ والذى شارك فيه (١٦) مشاركاً من الأجهزة العليا للرقابة لكل من تركيا ، جمهورية الصين الشعبية ، بوتان ، ماليزيا ، ومنغوليا ، ويانغون هذا البرنامج يكون عدد الأجانب الذين تم تدريبيهم منذ بداية البرنامج قد وصل إلى (٧٤) مشاركاً .

**المؤتمر السابع للأفروساي
يشهد الذكرى السنوية
العشرين لانشاء المنظمة .**

الجهاز الاعلى للرقابة لدولة الكاميرون السيد جوزيف اوانا عن ترحيبه بجميع المشاركين وقدم لهم فكرة عن البرنامج الذى استمر لمدة اسبوع ، واكد السيد اوانا على اهمية التعاون الفنى وتبادل الخبرة بين اعضاء الأفروساي فى جهودهم الرامية الى تحسين شفافية الحكم ، الشفافية ، والمساעה لبلادهم ، هذه المواضيع الثلاثة كانت مدار بحث طوال الأسبوع وكانت ايضا محورا للمناقشات الفنية .

وكانت الرئيسة السابقة للأفروساي السيدة/ فاتوماتا غالوغى من غامبيا قد تحدثت فى حفل الافتتاح مستهلة حديثها بتقديم التهنئة لحكومة الكاميرون لتحملها مثل هذا الدور القيادى الفعال فى الأفروساي ، وتابعت حديثها مستعرضا الإنجازات العديدة للأفروساي على مدى السنين الماضية ، وعبرت عن مشاعر جميع الوفود عندما قالت "انه لم المؤكدا به" قد بذلك جهود جباره فى سبيل تلبية الاحتياجات التدريبية لعدد من الاجهزة العليا للرقابة ، وتطوير تبادل المعلومات والخبرات بشكل فعال بين الاعضاء .

واشارت السيدة غالوغى الى المناقشات الفنية التى ستجرى بعد ذلك وتحدثت قائله "مع تزايد الوعى لدى الشعوب والحكومات بأهمية الدور الذى تضطلع به الاجهزة العليا للرقابة فى الرقابة على الاموال العامة

اجتمع فى ياوندى عاصمة الكاميرون ممثلون لـ (٢٧) جهازا اعلى للرقابة للدول الافريقية خلال الفترة من ٨-٣ اذار (مارس) ١٩٩٧ ، وذلك للاحتفال بمرور عشرين عاماً على تأسيس المنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة (AFROSAI) . وقد تم اختيار مدينة ياوندى كموقع للاحتفال بهذا الحدث التاريخى على اعتبار انها المدينة التي شهدت اول مؤتمر للأفروساي والذى عقد خلال عام ١٩٧٦ ، وقد شارك فى الاحتفال كل من الدول التالية : الجزائر ، بنين ، بوركينا فاسو ، بروندى ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، ساحل العاج ، مصر ، اثيوبيا ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غوانا ، ليسوتو ، ليبيا ، مالي ، مورتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، موزمبيق ، النىجر ، سوتوم وبرنسيب ، السنغال ، تانزانيا ، توغو ، تونس ، اوغندا . وقد شارك فى الاحتفال ايضا ما يزيد عن (٦٠) مندوبيا عن هذه الدول بالإضافة الى مراقبين يمثلون كل من السكرتارية العامة للأفروساي ، مبادرة تنمية الانتوساي ، هذه المجلة ، والاجهزة العليا للرقابة لكل من بلجيكا ، فرنسا ، والمملكة المتحدة .

وقد افتتح المؤتمر رسميا من قبل رئيس وزراء الكاميرون الذى رحب بالوفود وهنأهم على الانجازات التى حققتها الأفروساي خلال العشرين سنه الماضية منذ اجتماعهم الاول فى ياوندى وقد عبر راعى المؤتمر ورئيس

**(افروساي)
المؤتمر السابع للأفروساي من
١٩٩٧/٣/٨ إلى
الذكرى السنوية (٢٠) ياوندى الكاميرون**



مسؤولو الأفروساي يقفون بجانب رئيس وزراء الكاميرون خلال حفل افتتاح المؤتمر السابع للأفروساي المنعقد في ياوندى ، من اليسار الى اليمين السكرتير العام للأفروساي السيد/ جناندى كوسى من توغو ، الرئيسة السابقة للأفروساي السيدة فاتوماتا غالوغى ، غامبيا ، رئيس وزراء الكاميرون السيد/ بيترا ماكانى راعى المؤتمر ، المراقب العام للكاميرون جوزيف اوانا ، والسيد/ ميكولا موندو مقرر المؤتمر الكاميرون .

- * يجب تحديث ادارات ووكالات المال العام المختصة المختلفة باستخدام الكمبيوتر وذلك من أجل زيادة كفاءتها.
- * يجب العمل على التوفيق بين خدمات التقدير الضريبي لضمان توفير نظام معلومات فعال وتحسين كفاءة التسويق.
- * يجب منع دائرة جمع الضرائب وموظفيها لائحة خاصة من أجل زيادة فاعلية جمع الضرائب وتخفيف الفساد .
- * يجب تشجيع توفير نظام رقابة داخلية صارم ضمن خدمات جمع الضرائب لضمان ان السجلات والوثائق المحاسبية قد حفظت بالشكل الملائم .
- * حث الحكومات على تشجيع دافعي الضرائب على دفع الضرائب المفروضة عليهم .
- * الامرکنية في توزيع وحدات جمع وتقدير الضرائب عن طريق انشاء هيأكل ثانوية ومد تلك الهيأكل بالموارد البشرية والمادية .
- * ايلاء اعنة خاصة للرقابة على المزايا الضريبية والاعفاءات الأخرى المقيدة لبعض دافعي الضرائب وذلك من أجل زيادة فاعلية جمع الايراد .
- * تطوير برامج تدريبية للموظفين المسؤولين عن جمع الدخل من أجل زيادة قدرتهم وكفاءتهم .
- * التحديث النظامي والمنتظم للقوانين التي تحكم الایراد العام لجعلها ملائمة للظروف الحالية ، الامر الذي يضمن زيادة فعالية عمليات الجمع .
- * حماية أولئك القائمين على تقييم وجمع الضرائب من اي تدخلات خطيرة قد تؤثر على موضعيتهم في تنفيذهم لانشطتهم .



كانت المناقشات تستأنف في العادة بعد الجلسات العامة الرسمية ويبدو هنا مندوبياً ليبيا وايثيوبيا يناقشان مسألة معينة بعد مناقشة الموضوع رقم (١) ويبدو في الصورة السيد اسسفافا ديستا من اثيوبيا يدلّى بمالحظة لزملاءه الثلاثة من ليبيا وهم السادة : زكار ، ازويد وعلى

الموضوع الثاني الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة .
(الرئيس ، السنغال ، المقرر اوغندا ، السكرتارية غامبيا ، المنسق الكاميرون) .

* يجب ان تتوافر للأجهزة العليا للرقابة الموارد المالية والمادية والبشرية التي تمكنها من تنفيذ الرقابة على تطبيق الموازنة العامة للدولة .
وضمان التطبيق الفعال للتوصيات واللاحظات التي تنتجه عن الرقابة .

وتقدم تقارير عن أستخداماتها فقد ازداد التحدي امامنا لتحسين قدراتنا على تنفيذ هذه المهام باقصى حد ممكن من العطاء والكفاءة ، والشجاعة" واختتمت حديثها بتوجيه الشكر الى الاعضاء للدعم الذي قدموه لها خلال فترة رئاستها للأفروسي ، وتنبّت لخليفها السيد اوانا كل النجاح في رئاسته للأفروسي .

وتم خلال حفل الافتتاح انتخاب كبار مسؤولي المؤتمر ، وهم الرئيس ، من الكاميرون ، نائب رئيس اول من الجزائر ، نائب رئيس ثانى من غانا ، المقرر العام من الكاميرون ، وكان من ابرز ملامح حفل الافتتاح هو عزف لحن الانفروسي الجديد ، والذي عزف خصيصاً بمناسبة الذكرى العشرين لقيام المنظمة ، وقد عزف اللحن وهو بعنوان "فالايشع الانفروسي" طيلة أسبوع المؤتمر وخلال مختلف البرامج مما اضاف نكهه خاصة لجميع الواقع .



لقد اتاح المؤتمر العديد من الفرص امام الوفود للالتقاء غير الرسمي ويبهر في الصورة هنا وفود من جهات متناظرة من القارة الافريقية مثل غامبيا ومصر ويبدو في الصورة من اليسار السيدة/ غالوغى من غامبيا ، ومن اليمين السيد/ فاروق الازهري من مصر .

مواضيع فنية لمعالجة قضايا مشتركة

قامت الوفود خلال الجلسات التامة بمناقشة قضايا مهنية وفنية والتي دعمت بعد ذلك بمسودة تقرير جلسات موجز ، قدم تنتائج وتفاصيل حول كل من المواضيع الثلاثة التالية :- (١) الرقابة على الدخل والایراد العام . (٢) الرقابة على تطبيق موازنة الدولة . (٣) الرقابة باستخدام الكمبيوتر .

وقد اثير جدل ونقاش فعال حول كل واحد من تلك المواضيع ، وبررت مفاهيم معينة ذات اهمية بالنسبة لتلك المواضيع الثلاثة مثل استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة ، التوظيف والتدريب ، التعاون مع الاجهزة الاجرى ، استخدام التكنولوجيا ، واساليب الحكم والشفافية . وقد تم تبني التوصيات التالية بموافقة جميع الوفود وتم تضمينها في اعلان ياندى الذي تم التوقيع عليه من قبل رؤساء الوفود خلال احتفال رسمي في الجلسة الختامية ، وفيما يلى ملخصاً لاهم النقاط التي اشتغل عليها اعلان ياندى .

الموضوع الاول :- الرقابة على الدخل والایراد العام
(الرئيس مصر ، المقرر تونس ، السكرتارية غانا ، المنسق الكاميرون)



اشتملت الجولة الثقافية على زيارة الى مركز الفنون المحلية حيث يجد في الصورة احد الطلاب وهو يشرح عمله للسيد اوانا من الكاميرون .

منح الجائزة الاولى للأفروسي ، تنفيذ مهام أخرى .

كان من ابرز ملامح المؤتمر الاعلان عن منح الجائزة الاولى للأفروسي والقى فاز بها الجهاز الاملى للرقابة المصرى ، وذلك تقديرًا لاسهاماته العديدة ضمن المنطقة الافريقية ، وقد تسلم الجائزة السيد فاروق الازهرى بالنيابة عن رئيس الجهاز المركزى المصرى للمحاسبات ، وقد تم ايضا الاعلان عن اصدار العدد الأول من مجلة الأفروسي ، والتي تنشر سنويًا ، وتمت ايضا عملية انتخاب الاعضاء الجدد للمجلس التنفيذى ، والتي اسفرت عن فوز الدول التالية (السنغال ، تنزانيا ، ليبيا) وفي النهاية تم انتخاب بوركينا فاسو مكانا لانعقاد الدورة القادمة للمؤتمر الأفروسي ، وتمت الموافقة على موضوعين للمناقشة في تلك الدورة وهما مراجعة أداء المؤسسات الصحفية ومراجعة الاشغال العامة ، اما الموضوع الثالث فسيتم تحديده في وقت لاحق .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

**AFROSAI PRESIDENT, SERIVCES DU
CONTROL SUPERIEUR
DE L' ETAT B.P. 508. YAOUNDE
CAMEROUN : OR AFROSAI
GENERAL SECRETARIAT.
INSPECTION GENERAL D'ETAT
B.P. 288, LOME TOGO.**

* يجب ان يتم حماية المراقبين من خلال توفير الاستقلالية والامن والوسائل الأخرى لهم ل توفير بيئة العمل المحفزة والملازمة .

* يجب ان تظهر جميع نفقات الدولة في الموازنة العامة بشكل عادل ، لكن يمكن الجهاز الاعلى للرقابة من اجراء رقابة شاملة على النفقات العامة ، ويجب تخفيض أي تخصيصات اضافية على الموازنة وايه عمليات استثنائية الى ادنى حد ممكن .

* ويجب ان توسع الرقابة على تطبيق الموازنة بحيث لا تقتصر على فحوصات الالتزام فقط ، بل لتشمل رقابة الاداء ايضا .

* ويجب ان يتم نشر نتائج التحقيقات ذات العلاقة ، وخاصة تلك التي يترتب عليها فرض عقوبات ، وذلك من اجل حث السلطات على اتباع الملاحظات والتوصيات التي تضعها الاجهزة العليا للرقابة .

* على الحكومات ان تكون مدركة للنecessity الى تقديم (قائمة تسوية الحسابات) ، والتي تعتبر اداة هامة في تطبيق موازنة الدولة ، الى السلطة التشريعية في وقت مبكر لاتاحة الفرصة ل دراستها .

* يجب تحديث منهجية الرقابة على تطبيق موازنة الدولة عن طريق ادخال الكمبيوتر ، وتوفير قواعد بيانات مالية واجتماعية واقتصادية يمكن الاعتماد عليها وادوات احصائية .

* يجب تنفيذ اعمال رقابية سنوية نظامية على تطبيق موازنة الدولة .

* يجب ان تكون الاجهزة العليا للرقابة والتي تعتبر اجهزة حكومية مثلها مثل الاجهزة الأخرى نموذجا حسنًا في اجراءها لادخال رقابية نظامية وشفافة وموثقة على تطبيق الموازنات الخاصة بها .

الموضوع الثالث :- الرقابة باستخدام الكمبيوتر .

(الرئيس ، ليبيا ، المقرر ليسوتو ، السكرتارية المغرب ، المنعقد الكاميرون)

* على الاجهزة العليا للرقابة الافريقية ان تعمل على ادخال الكمبيوتر في تنفيذ عملياتها .

* على كبار مسؤولي الحكومة ان يكونوا على وعي بتلك القضية الهامة وعليهم تزويد الاجهزة العليا للرقابة بالموارد اللازمة لادخال الكمبيوتر في عملياتهم وتحسين النتائج الرقابية تبعا لذلك .

* يجب ان يتم اجراء دراسة شاملة للبيئة قبل ادخال الكمبيوتر في عمليات الاجهزة العليا للرقابة مثل دراسة المستوى العام لاستخدام الكمبيوتر في الدولة ، الموارد الحقيقة المتوفرة ، بالإضافة الى التكاليف المالية والمستقبلية للمشتريات ، الاستخدام ، الصيانة وتجديد معدات الكمبيوتر . وكل ذلك يجب ان يكون ضمن خطة داخلية رئيسية . ويجب ان يكون استخدام الكمبيوتر جزءا من خطة رئيسية وطنية .

* ويجب ان يتم استخدام الكمبيوتر ايضا باسلوب واقعى وتدريجي ، مع الأخذ بالحسبان التكاليف ، ومخاطر التلاعب المحتملة ، ومن المهم فى تلك الناحية الاستفادة من خبرة الاجهزة العليا للرقابة الاكثر تطورا .

* يجب ان يتم ايلاء عناية خاصة لعملية تهيئة وتدريب المراقبين لتعريفهم على استخدام الكمبيوتر ، ومن الممكن الاستعانة بمستشارين دوليين اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

* يجب ان يتم تشجيع وتطوير علاقات التعاون في مجال حوسبة الرقابة بين الاجهزة العليا للرقابة الافريقية وبينهم وبين اللجان المتخصصة للانتوساي والاجهزة الأخرى ومنظمات التعاون الدولي .

اجتماع الجمعية العامة السادسة لمنظمة
اولاً يمس في غواتيمالا
بعلم مونيكا وانزاليس كروز
السكرتارية العامة للأذنوس

للاسهام فى دعم القطاع العام وزيادة مشاركة المجتمع المدنى فى الحكومة . وتوسيع المنهجية المستندة الى النتائج فى الحكومة ، وكانت الكلمة النهائية حول الغش الالكتروني ، وقد القيت من قبل ممثل المكتب الفدرالى للتحقيق للولايات المتحدة الامريكية الذى أكد على الدور الهام الذى من الممكن ان تلعبه الاجهزة العليا للرقابة فى المساعدة فى اكتشاف ومنع مثل ذلك الغش .

اما الموضوعين الفتيين اللذين تمت مناقشتها فى اجتماع الجمعية العمومية فهما "دور الاجهزة العليا للرقابة فى عملية الخصخصة" ، و "مشاركة ومساهمات الاجهزة العليا للرقابة فى عمليات تحديد الحكومات" .

وقد اثير موضوع الخصخصة من قبل بيرو ، ومعظم الاجهزة العليا للرقابة تتولى هذا النشاط بدرجات مختلفة ، وهناك سبعة اجهزة رقابية علية قامت بانشاء وحدات خاصة للتعامل مع مثل هذا العمل الذى يعتبر حديثا الى حد ما ، وقد اشارت الوفود الى ان من بين التحديات التى تواجهها هو عدم وجود موظفين مدربين على القيام بمثل هذا العمل . وبعد نقاش فعال اتفقت الوفود حول عدد من التوصيات فيما يتعلق بدور الاجهزة العليا للرقابة فى الرقابة على عملية الخصخصة وكانت التوصية الرئيسية ، انه فى ضوء الاهتمام الكبير الذى يبديه المواطنون فى عملية الخصخصة ، فيجب على الاجهزة العليا للرقابة ان تضع تقاريرها فى هذا المجال فى متناول الشعب . فالعديد من الدول لا تقوم بمثل هذا العمل حتى الان .

عقدت الجمعية العامة لمنظمة امريكا اللاتينية والカリبي للراقبة العليا (OLACEFS) اجتماعها السادس فى مدينة غواتيمالا ، فى غواتيمالا ، بحضور اغلبية اعضاء الاولاسييفس بالإضافة الى ممثل عن السكرتارية العامة للاتنوسيارى . وقد ناقش المؤتمر على مدى خمسة ايام مواضيع فنية وقضايا تتعلق بالرقابة الحكومية . وتمت ايضا مناقشة الشؤون التنظيمية . وقد جرى افتتاح الاجتماع السادس للجمعية العمومية للولاسييفس فى المسرح الوطنى لمدينة غواتيمالا ، برئاسة كل من رئيس جمهورية غواتيمالا ، رئيس محكمة العدل العليا ، رئيس المؤتمر ومجلس النواب ، وممثلون عنبعثاث الدبلوماسية .

وكان ابرز وقائع الاجتماع الكلمات الثلاثة التى القيت على مدار الاسبوع وكانت الكلمة الأولى بعنوان (بناء السلام فى غواتيمالا) والذى يعتبر قضية محلية هامة جدا على اثر توقيع معاهدة السلام بتاريخ 29 ديسمبر 1996 ، والتي انهت الحرب الاهلية التي استمرت عدة سنوات ، اما الكلمات الثانية والثالثة فقد ركزتا على الدور المتغير للاجهزة العليا للرقابة خلال جهودها الرامية الى الاسهام فى تحقيق الحكومة الجديدة خلال فترات زمنية متغيرة سريعة . وقد تناولت الكلمة التي قاها مدير مكتب بنك التنمية الامريكى لتقدير العمليات هذا الموضوع ضمن الحديث عن موضوع العولمة الاقتصادية وتزايد اهتمام الشعب ووسائل الاعلام بامور المالية العامة ، وارتفاع العجز المالى . وقد ركز فى كلمته على بعض القضايا مثل إيجاد ما يعرف بـ (ثقافة الخدمة) والتي ترتكز على توفير الخدمات للمواطنين ، وتفضيل النوعية على الكمية ، وحشد موارد القطاع الخاص



رؤساء الاجهزة العليا للرقابة يشاركون بفعالية فى مناقشات الموضوع رقم (١) ويبدو فى الصورة من اليسار الى اليمين ممثلون من بيرو ، شيلي ، وغواتيمالا ، والمكسيك .

انتخاب بيرو باغلبية الاصوات لتصبح السكرتارية القادمة للولادسيفس ، واعتبارا من ١ فبراير ١٩٩٧ أصبح مقر السكرتارية العامة للولادسيفس في مكتب المراقب العام لمدحبيرو . وفي الوقت نفسه تم تشكيل لجنة قانونية من الارجنتين ، كوستاريكا ، والبراغواي ، لدراسة وضع التوصيات المتعلقة بتعديل قوانين المنظمة فيما يختص بأجراءات الانتخاب الرئاسي والشكل التشريعي للمقر الدائم للسكرتارية العامة للولادسيفس وتضمنت الأعمال الأخرى انتخاب موظفين جدد للمجلس التنفيذي ، ويتألف المجلس حاليا من الاجهزة العليا للرقابة لكل من البرازيل ، شيلي ، غواتيمالا ، كولومبيا وبيري ، أما اجتماع اللجنة العمومية للولادسيفس القادم فسيعقد في شيلي في اواخر عام ١٩٩٧ .

وقد اشارت الوفود جميعا ايضا بجهود السكرتير العام السابق السيد جافير كاستيلو ايالا ، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة المكسيكي الذى شغل منصب السكرتير العام للمنظمة لمدة ست سنوات . وفي نهاية الكلمة التي القاها امام الجمعية العمومية شكر السيد كاستيلو الوفود للثقة التي منحوها له ولوظيفه وغير عن تعنياته لخليفة باحراز المزيد من النجاح في جميع انشطته المستقبلية .

وقد أثبتت الوفود ايضا على الجهد وحسن الضيافة التى قدمها الجهاز الاعلى للرقابة لدولة غواتيمالا ، والذى كان مضيفا فعالا خلال اجتماع الجمعية العمومية ، ليس فقط بتقديمه برنامجا فنيا شاملاما للوفود ولكن ايضا بتعريفه للوفود على بلده الجميل ، وبالاضافة الى الجولات القصيرة الى المناطق الريفية ، كان هناك ايضا زيارات الى الكونغرس والى القصر الرئاسي وتبع ذلك حفل استقبال اقامته رئيس جمهورية غواتيمالا ، حيث تم تقديم شهادات تقدير لجميع رؤساء الوفود .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

GENERAL SECRETARIAT OF
OLACEFS, JR CAMILO
CARRILLO NR 114, JESUS MARIA.
LIMA, PERU.

وقد اوصت الوفود ايضا بضرورة زيادة تبادل المعلومات والخبرات لكي تتمكن الاجهزة العليا للرقابة حال البدء بتنفيذ مثل هذا العمل من الاستفادة من خبرة الآخرين . وفي هذا الاطار ، فإنه مطلوب من المجلس التنفيذي للولادسيفس تشكيل مجموعة عمل لجمع البيانات ذات العلاقة ووضعها في متناول الاجهزه العليا للرقابة الاعضاء .

قدم الموضوع الثاني من قبل دولة غواتيمالا واسفر عن النتائج والتوصيات التالية : فقد تم الاجتماع على انه يجب على الاجهزة العليا للرقابة ان تقوم بدور قيادي في جهود التحديث الحكومي . وفي هذا السياق ، يجب على الاجهزة العليا للرقابة ان تزيد من قدراتها وكفايتها الخاصة لتكون بذلك النموذج للاجهزه الحكومية الاخرى .

وقد اشارت الوفود الى انه قد تم توقيع عدد من الاتفاقيات الهامة ما بين الولادسيفس ومنظمة الولايات الامريكية (OAS) في مونتيفيديو وكراكاس ، ومن الممكن ان تشكل هذه الاتفاقيات القاعدة لعمل الاجهزة في تلك المنطقة . ومن اهم ما ركزت عليه المناقشات هو دور الاجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد ، وقد تمت التوصية بأنه يجب على الاجهزة العليا للرقابة ان تعلم الجهات العامة المسؤولة عن ايه اختلالات ، أو تجاوزات او مخالفات ، يتم اكتشافها من خلال الاعمال الرقابية ، ويجب عليهم ايضا تقديم حلول واقتراحات محددة ، وتوفير المساعدة الفنية في مجال خبرتهم عندما يطلب منهم ذلك ، ومرة اخرى فان قضية الاستقلال الوظيفي للجهاز الاعلى للرقابة عن الحكومة قد تم تسليط الضوء عليها كعنصر اساسي للجهاز الاعلى للرقابة فى تنفيذه لمهتم ، وهذه القضية تشتمل على بعض التوازن ، التوظيف ، واعداد التقارير . وأشارت الوفود ايضا الى أهمية ادخال واستخدام تقنيات جديدة والى اهمية تعزيز انظمة الادارة المالية والاعمال الرقابية السنوية الفعالة والتي تعتبر ادوات حاسمة في دعم عملية التحديث . وهناك توصية اخرى خاصة تمحضت عن الموضوع الثاني ، وهي الحاجة الى زيادة ورفع كفاءة موظفى الجهاز الاعلى للرقابة وتشكيل فريق رقابي داخلى متعدد المعرفة لتحسين العمل الرقابى .



اتاح حفل الاستقبال الذى جرى فى القصر الرئاسى الفرصة امام الوفود للالقاء غير الرسمى ، ويبعد فى الصورة من اليمين الى اليسار المراقبون العاملون لكل من كوستاريكا ، بيري ، غواتيمالا ، الارجنتين ، السلفادور ، نيكاراغوا ، وفنزويلا .

السكرتارية العامة للولادسيفس تنقل الى بيري .

كان من اهم بنود العمل التى تم بحثها من قبل الجمعية العمومية هو المقر الجديد للسكرتارية العامة للولادسيفس . فبعد إجراء بعض المشاورات تم

عقد المؤتمر الرابع للأجهزة العليا للرقابة لدول منطقة جنوب الباسيفيك (سباسي) في ميكرونيزيا
بقلم اعضاء السكرتارية العامة لسباسي

وفي حين ان تحقيق المنافع هو امر ممكناً خاصه عندما لا يملك الجهاز الاعلى للرقابة خبره مهنيه خاصة ، فقد اتفق اعضاء المؤتمر على انه من الامهمية البالغة استمرار الجهاز الاعلى للرقابة المستقل في رفع تقاريره مباشرة الى البرلمان .

وقد تمثل الموضوع الثالث في بحث ودراسة قدرة الاجهزه العليا للرقابة على تقديم خدمات مراجعة الجودة وذلك في إطار الممارسات الواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم وال المتعلقة بالمراجعات المنشورة أو المثلية .

كما اتفق اعضاء المؤتمر على ان هناك مكاسب يمكن إحرازها من المراجعات المنشورة أو المثلية التي تقوم بها الاجهزه العليا للرقابة ومؤسسات القطاع الخاص .

اما المنافع المنظورة فتشتمل على تحديد نواحي التحسن ، وتعزيز المصداقية لدى قطاع العام من خلال إجراء تقييم مستقل للفاعلية ، والاقتصاد ، والفاعلية لعمليات الاجهزه العليا للرقابة .

اما الموضوع الرابع فقد تناول الحاجة الى توفير الخبرة لدى الاجهزه الرقابية في مجال البحث والاستقصاء والتحقيق حتى يتسعى لها تحقيق هدف الفحص والتدقيق للادعاءات الزعومية والمحتملة لسوء التصرفات المالية في الهيئات العامة ، وتعد الفحوصات الرقابية التي تهدف الى كشف سوء التصرف الذي قام به الموظفون العموميون (بما في ذلك تحقيق المصالح الشخصية ، والرشاوي ، والاحتيال ، وأية ممارسات تتخطى على اعمال غير قانونية أو فساد) ، تعد امتداداً منطقياً للتدقيق المالي الذي يقوم به الجهاز الاعلى للرقابة . وهناك توقعات لتقديم الخبرة الى الاجهزه الرقابية إزاء قيامها بتوفير الرأى عن صحة القوائم المالية إنما تقدم أيضاً الكشف عن عدم الالتزام والمخالفات في مجال الرقابة المالية او سوء التصرف في الاداء العام والذي يخضع لعملية الفحص والمراجعة ، اما مهارات الاشراف واجراء المقابلات والقدرة على جمع وتقديم الأدلة المفيدة بموجب القوانين وبما يتافق مع المتطلبات الدستورية التي تضمن حقوق المواطنين ، والمقدرة على التعامل مع القضايا الاقتصادية والمالية غير المعلنة ، فتعتبر من المؤهلات الاساسية التي تساعد الاجهزه العليا للرقابة في تنفيذها لهذا الدور الرقابي المتد .



الراقب العام (تونغا) السيد بوهيفا توناتا يلقى محاضرته امام اعضاء المؤتمر .

قام ممثلو الاجهزه العليا للرقابة لكل من (فيجي ، بابوا نيوغينيا ، تونغا ، نيوزيلندا ، كيريباتي ، توفالو ، الولايات الفيدرالية لميكرونيزيا (FSM) ، والمقاطعات الفرنسية لنيوغراند وبوولينيزيا بعقد اجتماعهم في اثناء المؤتمر الرابع للأجهزة العليا للرقابة لمنطقة جنوب الباسيفيك (سباسي) والذي عقد خلال شهر نوفمبر 1996 في بونباي في الولايات الفيدرالية لميكرونيزيا . وكان من بين الحضور ايضاً ممثليون عن المراجعين العموميين لولايات ميكرونيزيا ، ومكتب الرقابة لوليز الجنوبي الجديدة (استراليا) وبمبادرة تنمية الانتساى (IDI) .

وقد ناقش المؤتمر اربعة موضوعات رئيسية كما اتاح الفرصة لتبادل الافكار والمعلومات المتعلقة بالحاجة الى استقلالية الاجهزه العليا للرقابة عن السلطة التنفيذية للحكومة بالإضافة الى المعلومات الخاصة بأساليب البنية التنظيمية والتوظيف والمراجعة التي تستخدمها الاجهزه العليا للرقابة المتعددة والاساليب الرقابية المستخدمة من قبل الاجهزه العليا للرقابة المختلفة .



مندوبون ومراقبون خلال مؤتمر السباسي الرابع المنعقد في ميكرونيزيا في شهر نوفمبر (تشرين ثانى) 1996 .

وقد أهتم الموضوع الاول الخاص بـ "مراجعة البيئة" ببحث عدد من القضايا التي تواجه الاجهزه العليا للرقابة أثناء توليها مثل هذا النوع من الاعمال الرقابية والذي يعد حديثاً نسبياً كما تناول بالدراسة انماط المراجعة المستخدمة ومدى ملائمة المعايير الرقابية المتاحة لدى الاجهزه العليا للرقابة وما اذا كانت مثل تلك المعايير تلبى التوقعات العامة ام لا ، والمهارات المطلوب توافرها لدى مراجعى البيئة ، بالإضافة الى النتائج المحتملة التي من الممكن ان يحققها الجهاز الاعلى للرقابة وكذلك الحاجة الى تبادل الخبرات والمناهج بين الاجهزه العليا للرقابة .

اما الموضوع الثاني فقد ركز على المهارات المطلوب توافرها لدى الاجهزه العليا للرقابة الاقليمية حتى يتسعى لها تقديم خدمات رقابية ملائمة ، حيث تمت دراسة ما يناسب الاجهزه العليا للرقابة من تلك المفاهيم التي تطبقها الحكومة لكي تزيد من دور القطاع الخاص في تقديم وإدارة الخدمات العامة .

الموافقة على برنامج مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) التمويل الامد .

بالاضافة الى الموضوعات الفنية الاربعة ، ناقش اعضاء السباساي الكلمة التي القاما السيد ريتشارد جانه ، مدير البرامج لمبادرة تنمية الانتوساي (IDI) . وقد وافق الاعضاء على رفع إقتراح بالتمويل الى بنك التنمية الاسيوى لدعم خطة التدريب الاقليمية ، على ان يكون الجهاز الاعلى للرقابة لدولة نيوزيلندا وكيل تنفيذيا مثل ذلك التمويل . ووافق المؤتمر ايضا على ارسال وقد يضم ممثلين عن السباساي ومبادرة تنمية الانتوساي (IDI) الى البنك للباحث حول هذا الإقتراح . ونعرض اسفل الصفحة النص الكامل لقرار تبني السباساي لخطة التدريب الاقليمي .

ولمزيد من المعلومات حول المؤتمر يرجى الاتصال على العنوان التالي : -
SPASAI GENERAL SECRETARIAT, OFFICE OF
THE CONTROLLER AND, AUDITOR GENERAL,
LEVEL 7,48, MULGRAVE STREET, P.O.BOX
3928, WELLINGTONI, NEW ZEALAND

ملحوظة المحرر .

يؤسف اعضاء مؤتمر سباساي سماع نبأ وفاة السيد ايسيا فاكابوا نائب المراقب العام لدولة فيجي خلال المؤتمر، وستبقى اسهامات السيد فاكابوا لجهازه ، ولنطقة جنوب الباسيفيك دلائل حية على قدراته المهنية .

قرار

برنامج التدريب الاقليمي طوبل الامد لسباساي / مبادرة تنمية الانتوساي (IDI)

- وحيث ان هذا المؤتمر يقر بان الافراد هم المورد الاعظم قيمة لاي جهاز رقابي وان تطوير الموظفين هو الجانب الحاسم لای منهجية شاملة لادارة الموارد البشرية .

- وحيث ان المؤتمر يدرك الحاجة الماسة الى ايجاد بنية تحتية ملائمة لتصميم وتطوير وتوزيع التمويل وادارة البرامج التربوية ضمن منطقة سباساي .

- فانه يؤكد مجددا ادراكة التام ، والتزامه الكامل بدعم وتنمية برنامج التدريب الاقليمي طوبل الامد لسباساي / (IDI) .

- ان السباساي سوف تتخذ الاجراءات المناسبة والضرورية للحصول على موافقة البنك الاسيوى للتنمية بشأن تقديم مبادرة الاسباساي لبرنامج التدريب الاقليمي طوبل الامد .

نبذة رقابية : مكتب المراجع العام في بيليز

بعلم ١ ، ج نيكولاس ، المراجع العام

تقع بيليز ، جزء الهندوراس البريطانية سابقاً ، على الشاطئ الشرقي لأمريكا الوسطى في قلب حوض البحر الكاريبي ، يحدها من الشمال دولة المكسيك ، ومن الغرب والجنوب دولة جواتيمالا ، ويحيط بها من الشرق البحر الكاريبي .

نبذة تاريخية

أنشأ الجهاز الاعلى للرقابة لدولة بيليز في عام ١٨٧٧ م ، وفي ذلك الوقت كانت بيليز تخضع للحكم البريطاني ، وتبعداً لذلك فقد بنى نظام الرقابة الحكومي على غرار النموذج الانجليزي .

وقد تم تعيين سكرتير برتبة كولونيل رئيساً للمكتب ، وكاتب من الرتبة الثانية لمساعدته في تنفيذه لامواله الرقابية . وقد زاد عدد العاملين الوطنيين مع مرور السنين الى أن وصل الى عشرين في عام ١٩٦٨ . وعندما عين أول مراقب وطني مسؤول كانت هذه البلدة آنذاك لاتزال مستعمرة بريطانية تعمل بموجب دستور الحكم الذاتي . وفي عام ١٩٧٢ تم سن الرسوم الرقابي والمالي الذي حدد صلاحيات ومهام المراجع المسئول ، وبعد عامين ، أي في عام ١٩٧٤ تغير مسمى المراجع المسئول ليصبح المراجع العام .

حصلت بيليز على إستقلالها عام ١٩٨١ م ، حيث صدر دستورها الذي نص على تعيين المراجع العام وفي عام ١٩٨٤ أصبحت بيليز عضواً في منظمة الانتسائي ، وفي ٤ نوفمبر ١٩٨٨ أصبحت عضواً معتمداً في منظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (CAROSAI) وذلك بتوقيع ميثاق العضوية خلال ثلاثة أشهر التي حدثت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر لهذا الامر .

التنظيم

يقوم المراجع العام المساعد بمعاونة المراجع العام في تنفيذه لمهامه ، ويضطلع المراجع العام المساعد بمسؤولياته بمساعدة ٢٩ موظفاً بما فيهم خمسة موظفين معاونين ، ومن أجل تنفيذه للمهام المنوط به ، فقد تم تقسيم المكتب الى مكتبين أحدهما رئيسي والآخر فرعى . ويقع المكتب الرئيسي في مدينة بيليز ، العاصمة القديمة . وهناك المكتب الفرعى في العاصمة الجديدة بلمويان .

تم تقسيم هذين المكتبين أيضاً الى خمسة أقسام ، كل قسم يرأسه مراجع يعتبر مسئولاً عن تنفيذ برنامج عمل معين . ويضطلع أحد هذه الأقسام بمسؤولية مراجعة المجالس المحلية الحكومية والهيئات القانونية الأخرى . أما الأقسام الأربع الأخرى فهي مسؤولة عن فحص حسابات الوزارات والمصالح الحكومية .

السلطة القانونية والاستقلال

بموجب المادة (١٠٩) من دستور بيليز لعام ١٩٨١ ، يعين المراجع العام من قبل الحاكم العام ، ويعمل وفقاً لتوجيهات لجنة الخدمات العامة وبالاتفاق مع رئيس الوزراء بعد إجراء مشاورات مع زعيم المعارضة .

ولايُعزل المراجع العام إلا إذا أصبح غير قادر على تنفيذ مهام المكتب (سواء كان ذلك ناتج عن عجز عقلي أو جسدي أو نتيجة لایة أسباب أخرى) ، أو إذا أساء التصرف ، ولا يعزل إلا وفقاً لاحكام هذه المادة ويطلب من المراجع العام التخلّي عن منصبه عندما يصل الى سن الستين أو عند أى عمر يحدده مجلس النواب الوطنى .

وتحدد المادة (١٢٠) من الدستور مهام ومسؤوليات المراجع العام ، وقد حدد ذلك بشكل كامل في القانون الرقابي والمالي المعدل لدولة بيليز للعام ١٩٩٠-١٩٨٠ . وتنص الفقرة (٧) من المادة (١٢٠) من الدستور ، المراجع العام الاستقلالية في تنفيذه لمهامه فيما يتعلق بالرقابة وإعداد التقارير حول بيليز ، وينص على أنه في ممارسته لمهامه لا يخضع المراجع العام لآى توجيه أو رقابة من قبل أى شخص أو جهة أخرى .

وعلى أية حال ، تعتبر إستقلالية الجهاز الاعلى للرقابة محددة بالعوامل المقيدة التالية :-

١- سلطة التعيين ، وتحديد الراتب ، ونقل وتأييد الموظفين ، مخولة لجنة الخدمات العامة .

٢- خصوص موازنة مكتب المراجع العام لخصوصيات ومراجعة الجهة التنفيذية :

عمل المكتب

ينص القانون الرقابي والمالي لبيليز على أنه يجب على المراجع العام ، بالنيابة عن المجلس الوطني ، وبالاسلوب الذى يراه ضرورياً ، أن يرقق حسابات جميع المسؤولين الحكوميين وجميع الاشخاص الذين كفوا بتحصيل والمحافظة على وصرف أموال عامه ، أو إسلام والمحافظة على واصدار وبيع وتحويل أي دمغات أو أوراق مالية أو مخازن أو أية ممتلكات حكومية أخرى من أى نوع كان . وعليه أيضاً أن يتකد مما إذا كانت :-

(أ) جميع التدابير الملازمة قد اتخذت من أجل ضمان تحصيل الاموال العامة ، وأنه قد تم التقيد بالقوانين والتوجيهات والتعليمات ذات العلاقة .

(ب) جميع الاموال التي أنفقت قد صرفت من قبل سلطة مخولة وللأغراض التي حدتها تلك السلطة .

(ج) أن التدابير الملازمة قد اتخذت من أجل حماية واستلام والمحافظة على والاستخدام السليم للممتلكات الحكومية ، بما في ذلك الدمغات والأوراق المالية والمخازن ، وأنه قد تم التقيد بالأنظمة والتعليمات والتوجيهات ذات العلاقة .

ولايُعتبر المراجع العام مسؤولاً عن إجراء أية فحوصات للحسابات بأسلوب الرقابة المسقة والتي قد تحول دون/أو تمنع إنتقاده الكامل لایة معاملة محاسبية بعد تسجيل مثل تلك المعاملة حسب الأصول المرعية .

بالاضافة الى ذلك ، فإنه مطلوب من المراجع العام أن يقوم سنوياً بالتبث من صحة حسابات الحكومة وعرض تقارير بشأنها على المجلس الوطني ، ويقوم المراجع العام برفع تقريره الى وزير المالية الذي يقوم بيدهه وبينه على ما نص عليه الدستور برفعه الى مجلس النواب خلال موعد لا يتجاوز سبعة أيام من الاجتماع الاول للمجلس بعد تسلمه التقرير ، وللمراجع العام أيضاً صلاحية رفع تقريره الى مجلس النواب لعرضه على المجلس اذا أخفق وزير المالية في القيام بمهمة رفع التقرير الى المجلس .

وفي سبيل تنفيذها لاعمالها الرقابية تستخدم الادارة الرقابية معايير
الانتوسيائي جنباً الى جنب مع القواعد المالية الصادرة عن وزير المالية .

التدريب

يعتبر التدريب نشاطاً مستمراً ، يجرى تنفيذه خلال العمل الوظيفي ومن
خلال أعمال تدريبية محلية وخارجية . ومعظم الدورات التدريبية الخارجية
تشتمل على دورات تقدم من قبل الحكومة البريطانية ، ومكتب المراجع
العام الامريكي ، ودورات يتم تمويلها من قبل الوكالات الدولية والاقليمية
من خلال منظمة الكاريبي للتجهزة العليا للرقابة (الكاروساي) . وفي
حالات أخرى يلتحق الموظفون بجامعات وكليات دولة بيليز على أساس جزء
من الوقت وذلك بدعم من الحكومة من أجل الحصول على المؤهلات الازمة
لتقدم في الوظيفة . ويتوقع مشاركة جميع العاملين في برامج التدريب
والتنمية الخاصة بالجهاز الاعلى للرقابة سواء تم ذلك محلياً أو خارجياً .

توسيع نطاق الرقابة

أضاف الجهاز الاعلى للرقابة الى اعمال الرقابة المالية ورقابة مطابقة
الالتزام بالقوانين والتشريعات التقليدية التي يقوم بها ، عملاً رقابياً جديداً
هو مراجعة الاداء على مشروعات التنمية الحكومية . وقد تم تضمين النتائج
الهامة مثل تلك الاعمال التقويمية في التقرير السنوي وذلك لعرضها على
المجلس الوطني .

تطورات مستقبلية

إن الاهداف الرئيسية لمكتب المراجع العام والتى سيتم تنفيذها كجزء من
خطته الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة يمكن ايساحها على النحو
التالى :-

- * القيام بمزيد من الاداء .
- * الحفاظ على مستويات عالية من معايير الرقابة المالية ورقابة مطابقة
الالتزام بالقوانين والتشريعات .
- * مواكبة التطورات الرقابية وتدريب الموظفين على تلك التطورات الجديدة.
- * إقتراح قانون رقابي جديد يستند الى قانون رقابي شامل يتم إعداده
باستشارة منظمة الكاريبي للتجهزة العليا للرقابة ، حيث أن سن مثل
هذا القانون سوف يسمح في الحد من المعوقات التي يواجهها الجهاز
الاعلى للرقابة لدولة بيليز .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالعنوان التالي :-

The Office of the Auditor General
Bliss - Promenade, P.O.Box 223,
Belize City, Belize.

**U.S.GENERAL ACCOUNTING OFFICE, ROOM
7806,441, G Street NW, WASHINGTON, DC
20548, USA.**

وكما ذكر اعلاه فان "الوقاية من الفساد والكشف عنهم" سيكون الموضوع رقم (١) في المؤتمر القادم للانكوساي . وهناك موضوع ر بما ثبتت اهميته بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وهو تحديد البرامج الحكومية ذات المخاطر العالية للهدر ، التلاعب ، الفساد ، وسوء الادارة . وفي عام ١٩٩٠ بدأ مكتب المراجع العام الامريكي اجراء المراجعات واعداد التقرير حول المجالات التي تعتبر عرضه للمخاطر (GAO) من تحديد (٢٥) مجالاً من المجالات التي تعتبر عرضه للمخاطر عندما اصدار السلسلة رقم (٣) من تقاريره حول "المخاطر المالية" وتتوفر المقدمة (١ - 97 - HR - 97 - GAO) ملخصاً تفصيلياً للتقرير الخاص بالوقف الحالى للجهود الحكومية للتطوير وملخصاً للتشريعات التي تم سنها من أجل دعم جهود الاصلاحات ، وقائمة بالمجالات المرعرضه للمخاطر في الوقت الحالى ، ويخلص - الدليل المرجعى السريع (٢ - 97 - HR - 21 SET) (GAO) المشاكل التي تعرّض كل مجال ومدى التقدم الحادث بالفعل ، ويحدد ضباط الاتصال الرئيسيين ، ويقدم قائمة بمخرجات (GAO) ذات العلاقة . ومن الممكن طلب هذين التقريرين منفصلين ، ويمكن كذلك طلب كلا التقريرين معاً كمجموعة عن طريق طلب (GAO - HR - 97 - 21 SET) .

وقد صدر في الولايات المتحدة تشريع جديد ينص على انه يجب على الوكالات ان تضع الاهداف ، وان تقيس الاداء وان تقدم التقارير حول ادائها بالتركيز على النتائج ومن أجل مساعدة المدراة في تلك الجهود ، قام مكتب المراجع العام الامريكي باصدار دليل تفصيلي بعنوان "فعالية تطبيق قانون الاداء الحكومي والنتائج" (GAO - GGO - 96 - 118) وتتوفر هذه النشرة الخاصة اطار عمل للاستخدام من قبل المدراة الحكوميين في قياسهم لنتائج البرامج بخلاف من منتجاتها ، واشتغلت ايضاً على الخطوات والممارسات الاساسية التي قامت بها بعض المنظمات التي درست من قبل مكتب المراجع العام الامريكي . وتتركز اهتمامات مجتمع تكنولوجيا المعلومات الدولي على المشاكل التي من الممكن ان تواجهه خلال عام ٢٠٠٠ . وبحلول الساعة الثانية عشرة ودقيقة من ليلة عام ٢٠٠٠ ستكون العديد من اجهزة الكمبيوتر غير صالحة للاستعمال او غير قادرة على انتاج معلومات صحيحة بسبب تغير السنة . فقد استمر لعدة سنوات استخدام خانتين رقميتين لتسجيل السنة في انظمة الكمبيوتر ، وهذا يعني أن اجهزة الكمبيوتر سوف لن تكون قادره على تحديد الفرق بين عام ٢٠٠٠ وعام ١٩٠٠ أو بين عام ٢٠٠١ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، وعلى الوكالات الحكومية ان تقوم بتعديل الانظمة الالية لتجنب أية مشاكل محتملة قد تنشأ عن مثل تلك المواقف .

وقام مكتب المراجع العام الامريكي (GAO) بإعداد دليل تقييمي لمساعدة المدراة الحكوميين بعنوان "ازمة الكمبيوتر في عام ٢٠٠٠" (GAO - ALMD - 10.1.14) . والذي وفر اطار عمل وقائمة مكتملة لتقييم مدى تأهل الوكالات هيكلياً لمراجعة كفاءة تخطيط وادارة الوكالات . وهناك نسخة الكترونية من هذا الدليل متوفّرة على شبكة المعلومات الدولية

<http://www.gao.gov/>

تقارير منشورة

صدر مؤخراً عن الهيئة المستقلة للرقابة الخارجية (OCEX) العدد الثامن من مجلة الرقابة العامة ، وكما هو الحال بالنسبة للإصدارات السابقة ، فقد اولى هذا العدد اهتماماً للموضوعات التي تهم المؤسسات الرقابية في القطاع العام مثل توقعات التقارير الرقابية ، الرقابة البيئية ، مراجعة النوعية والكافاءة للجامعات ، العلاقة بين مؤسسات الرقابة الخارجية والداخلية . وكان من بين الموضوعات التي بحثت ايضاً موضوع الاستقلالية ، ويمكن لقراء المجلة الراغبين في الاشتراك فيها والتي تصدر باللغة الإسبانية وعلى أساس ربع سنوي الاتصال على العنوان التالي :

AUDITORIA PUBLICA, APARTADO-

**2239,01080 VITORIA - GASTEIZ,
SPAIN, FAXSIMILE : (945) 140775**

في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٩١ بدأ صندوق النقد الدولي (IMF) في إصدار سلسلة جديدة من مجلة الشؤون الاقتصادية لعرض نتائج التحليل والبحث الاقتصادي ، باستخدام مصطلحات غير فنية ، الورقة رقم (٤) بعنوان "الإصلاحات المالية الجارية" توفر امثلة وبيانات لدعم جهود استخدام "نموذج كلاسيكي محدث" للتوصيل الى توحيد مالي محكم . و"التحول الى عمليات السوق المفتوح" : هو عنوان الورقة رقم (٥) التي حددت الشؤون والمنهجيات المتعلقة بالتحرك نحو عمليات السوق المقتوح والقت الضوء على المحددات التي تعوق نمو الاسواق الجديدة وسيبحث الموضوع رقم (٦) في مؤتمر الانكوساي السادس عشر بور الجهاز الاعلى للرقابة في منع واكتشاف الفساد ، اما الورقة رقم (٦) فتطرح السؤال التالي : لماذا نخشى الفساد؟ ويحدد هذا الكتاب اسباب وعواقب الفساد ، ويوفر بيانات وتحليلات لقياس الاثر الاقتصادي للفساد في القطاع العام ، وهناك ورقة عمل حول هذا الموضوع بعنوان "اثر الفساد على النمو ، والاستثمار ، والاتفاق الحكومي (WP/96/1998)" ، وهي تناقض الاسباب والعواقب المختلطة للفساد وتقدم دليلاً للربط بين الفساد والاتفاق الحكومي ، ان مثل تلك الكتب والدراسات يمكن الحصول عليها من خلال خدمات النشر الدولي على العنوان التالي :-

**IMF PUBLICATION SERVICE - 700 19th
STREET NW. WASHINGTON, DC, 20431. USA,
INTERNET: publications @ imf.org.**

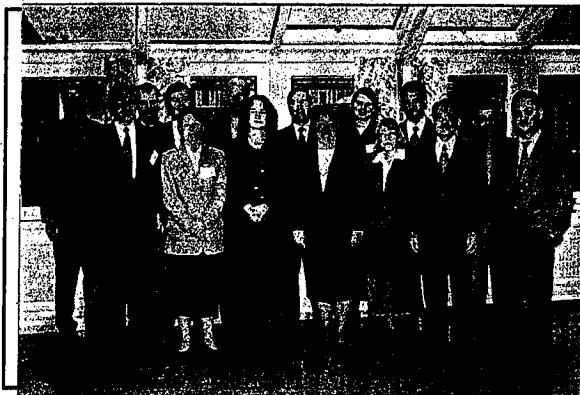
اما الانظمة التي تحكم تنفيذ الانفاق العام وتطبيق الرقابة عليه ، فهى تهم جميع دافعي الضرائب ، ولكنها تكون في العادة معقدة وصعبه الفهم ، وقد اصدر السيد جاك ماغنيت عضو محكمة الحسابات الفرنسية كتاباً بعنوان "عناصر المحاسبة العامة" ، وذلك من اجل توفير رؤية شاملة حول التمويل العام والادارة المالية للأجهزة العامة . والكتاب الذى يتألف من (١٧٤) صفحة يمثل جزءاً من مجموعة الانظمة الصادرة عن المكتبة العامة للقانون والقضاء وهو متوفّر باللغة الفرنسية بسعر (٩٥) فرنك ويمكن الحصول

عليه عن طريق الاتصال على العنوان التالي :-

**L.G.D.J MONTCHRESTIEN, 14 RUE, PIERRE
ET MARIE CURIE. 75005, PARIS FRANCE**

قام مكتب المراجع العام الامريكي (GAO) بإعداد ثلاثة نشرات خاصة تتعلق بالقضايا التي تحتاج الى المزيد من الاهتمام داخل مجتمع الانترنت ، وقد تم توفير وصف موجز لكل تقرير في نهاية هذه الصفحة ويمكن الحصول على تلك التقارير عن طريق الاتصال بمكتب المراجع العام للولايات المتحدة على العنوان التالي :-

تغيرات اساسية الا انه من المهم ان نتذكرة بأن معايير الانتساى هي وثائق حية وتحتاج الى مراجعة دورية لضمان ملائمتها . وقد ادركت اللجنة كذلك بأن البليوغرافيا من الممكن ان تكون أداه هامة بالنسبة للمدققين ، ولكن درجة فائدتها تعتمد على مدى حداثتها وشموليتها.



أعضاء لجنة معايير المراجعة في صورة تذكارية خلال اجتماع شهر يناير ومعهم مستضيفهم في مكتب المراجعة الوطني السويدى .

ومن اجل تقييم الوضع الحالى لمثل تلك الادوات ، فقد قامت اللجنة بتصميم استبيانات قصيرة تتناول قضايا تتعلق بمعايير المراجعة والبليوغرافيا . وقد تم توزيع الاستبيانات على جميع الدول الاعضاء فى الانتساى فى شهر مارس . وقد طلب من الاجهزة العليا للرقابة تقديم ريدتهم فى موعد لا يتجاوز ٢٥ ابريل ١٩٩٧ .

وسيتم تحليل ومناقشة المعلومات الواردة فى الاستبيان من قبل اللجنة وستقدم الى اعضاء الانتساى خلال المؤتمر السادس عشر للأجهزة العليا للرقابة (الانكساى) الذى سيعقد فى ارغواى .

تطوير دستور الاخلاقيات

فى كلمتها الافتتاحية تحدثت السيدة اهلينس عن دور الجهاز الاعلى للرقابة فى ضمان الشفافية والمساءلة فى الحكومة ، والمتطلبات والتوقعات التى ينتظرها الشعب من المدققين . ولمجابهة مثل تلك الامور ، فقد ازدادت اهمية تطوير دستور الاخلاقيات للانتساى لتقدمه الى الاعضاء فى مؤتمر الانكساى السادس عشر الذى سيعقد فى عام ١٩٩٨ .

و ضمن هذا السياق ، وبعد انتهاء مؤتمر الانكساى الخامس عشر ، قام فريق العمل فى مكتب المراجعة الوطنى السويدى بارسال رسالة الى الاجهزة العليا للرقابة يطلب فيها تزويد اللجنة بنسخ من دساتير الاخلاقيات الخاصة بتلك الاجهزة ، وقد وصلت ردود من (١١٢) جهازاً اعلى للرقابة حيث تبين من خلالها ان هناك (٣٠) جهازاً يتتوفر لديهم دساتير اخلاقيات للمراجعين وان هناك (١٥) اخرين يتتوفر لديهم دساتير اخلاقيات للموظفين المدنيين ، وعلى الرغم من ان الوثائق التى قدمت كانت متباعدة جداً ، الا انه من الممكن تحديد النصوص والمفاهيم الرئيسية ، وباستخدام نصوص ومواد رئيسية من بعض العينات التى قدمت كبداية فقد قام مكتب المراجعة الوطنى السويدى باعداد مسودة دستور اخلاقيات تمهيدية وقام بتوزيعها على جميع اعضاء اللجنة قبل الاجتماع .

وخلال اجتماع اللجنة قام الامضاء بمناقشة كل مادة من المسودة التمهيدية ، وتم رفع ملحوظات مكتوبة شاملة من قبل كل من استراليا ،

قامت محكمة الحسابات فى ارغواى بصفتها الجهة المستضيفة للمؤتمر الدولى السادس عشر للأجهزة العليا للرقابة (الانكساى السادس عشر) بارسال البرقين الرئيسين الخاصتين بالموضوع رقم (١) لجميع اعضاء منظمة الانتساى مرفقاً بهما الدعوة لاعداد الوراق القطرية . ويجب ان ترسل الوراق القطرية الى سكرتارية الانكساى السادس عشر مونتيفيديو فى موعد لا يتجاوز ١ سبتمبر ١٩٩٧ وعناوين هذا الموضوع هي : دور وتجارب الاجهزة العليا للرقابة فى الوقاية من الغش والاحتيال والفساد والكشف عنهما (هو الموضوع الفرعى /١)، والاساليب والطرائق المستخدمة فى منع واكتشاف الغش والاحتيال والفساد وهو الموضوع الفرعى /٢) .

وبصفتها المستضيفة لمؤتمر عام ١٩٩٨ ، ستقوم محكمة الحسابات فى الارغاوى ايضاً باستضافة الاجتماع القادم للمجلس التنفيذى للانتساى فى مونتيفيديو خلال الفترة من (١٢-٩) تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩٩٧ ، وتجرى الاستعدادات حالياً بشكل جدى لهذا الحدث والمؤتمر الدولى الذى سيعقد فى شهر تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩٩٨ .

ولزيذ من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالى :-

XVI INCOSAI SECRETARIAT,
TRIBUNAL DE CUENTAS.
JUAN CARLOS GOMEZ 1324,
MONTEVIDEO, URUGUAY:
TELEPHONE : 96-75-08 FAX : 96-75-07
e-mail
<tribinc @ adinet . com . uy >

لجنة المعايير الرقابية تجتمع فى ستوكهولم .

خلال الفترة (١٦-١٧ يناير ١٩٩٧) اجتمع فى مدينة ستوكهولم ، السويد ، اعضاء لجنة معايير المراجعة وذلك من اجل مراجعة خطة عمل اللجنة ، ومناقشة عدد من المشاريع . وقد تراس الاجتماع السيدة انفابديت اهلينس المراجع العام للسويد وحضرها ممثلون عن الارجنتين ، النمسا ، البرازيل ، واليابان ، الملكة المتحدة ، والولايات المتحدة . واستناداً الى توصيات مؤتمر الانكساى الخامس عشر المنعقد فى القاهرة والخطة الموقعة عليها من قبل المجلس التنفيذى فى اجتماعه المنعقد فى يونيو ١٩٩٦ تعمل اللجنة حالياً على تنفيذ ثلاثة مهام . وقد ناقشت اللجنة السبل الكفيلة بالاستمرار فى الجهد المتعلقة بما يلى :-

- * مراجعة مدى فائدة وملائمة معايير المراجعة للانتساى .
- * فحص القضايا المتعلقة بدعم تطوير بليوغرافيا معايير المراجعة .
- * تطوير دستور الاخلاقيات للانتساى .

صيانة وتحسين المعايير والبليوغرافيا .

ناقش اعضاء اللجنة الطرق التى من خلالها يتم حالياً استخدام معايير المراجعة والبليوغرافيا المتعلقة بها ، وسبل تحسين فاعلية استخدامها ، واكدت السيدة اهلينس على انه على الرغم من انه من غير المتوقع حدوث

لجنة المراجعة البيئية تنضم إلى شبكة المعلومات الدولية.

اعتباراً من تاريخ ٢٧ يناير ١٩٩٧ ، أصبح لجنة المراجعة البيئية صفحة خاصة بها على شبكة المعلومات الدولية الالكترونية ويمكن الاتصال بها على العنوان الالكتروني التالي :-

<http : //www/ rekenkamer. nl/ea >

والهدف من هذه الصفحة الخاصة هو تعزيز عملية تبادل المعلومات حول المراجعة البيئية بين أعضاء الانترنت والأشخاص الآخرين المعنيين والمنظمات ، وتشتمل الصفحة الخاصة على معلومات هامة حول اللجنة ، ومعلومات موسعة حول المراجعة البيئية ، وقد نظمت المعلومات تحت العنوانين التالية :-

- * خلفية حول الانترنت ولجنة المراجعة البيئية المنبثقة عنها .
- * أنشطة مجموعة العمل .

* اعمال مراجعة البيئة المستكملة واعمال مراجعة البيئة المخططة والمنفذة من قبل الاجهزة العليا للرقابة .

* المعاهدات البيئية الدولية : وهي تربط القراء بقاعدة بيانات دولية للمعاهدات البيئية ، وتعتبر هذه المعلومات ذات فائدة بالنسبة للجهزة العليا للرقابة التي تتوى اجراء اعمال رقابية تتعلق بتلك المعاهدات وتهدف اللجنة من ذلك الى تعزيز مثل تلك الاعمال الرقابية .

* آخر انباء انشطة اللجنة ومنتجاتها ، بما في ذلك الرسالة الاخبارية التي صدرت حديثاً بعنوان (الخطوط الخضراء) التي توفر الرابط بين جميع الواقع .

* معلومات الاتصال والتي تشتمل على عنوانين ، ارقام هواتف ، فاكسات ، عنوانين البريد الالكتروني لرئيس اللجنة واعضاءها .

- * الملاحظات والاقتراحات لغايات الاستخدام من قبل القراء .

ما زالت الصفحة الخاصة في المرحلة التجريبية ، وسوف يطلب من المستخدمين واعضاء اللجنة خلال الاشهر القادمة ابداً ملاحظاتهم ، والتي سوف تستخدم حسب الحاجة من اجل تحسين شكل ومحنتي الصفحة ، وسوف تكون الصفحة بمثابة جدول عمل عند اجتماع اللجنة في استونيا خلال الفترة من ٩/٨ الى ٩/٩ ١٩٩٧ ، وفي الوقت ذاته ستتشجع اللجنة كل شخص على الدخول الى هذه الصفحة وارسال الملاحظات ، ولزيادة المعلومات حول عمل لجنة المراجعة المالية للانترنت يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

ALGEMENE REKENKAMER, LANGE
VOORHOUT 8, POSTBUS
20015,2500 EA'S - GRAVENHAGE,
NETHERLANDS, PHONE: ++ 31 (70)
342 - 43 44, FAX : ++ (70) 342 4130,
e-mail : <BJZ @ Rekenkamer. nl>
and < http : // www.
Rekenkamer. nl> .

وكوستاريكا ، والمملكة العربية السعودية ، وقد اخذت مداخلاتهم في الاعتبار خلال المناقشة . وثار ايضاً جدل بين المشاركين بشأن تعريف النصوص والمفاهيم الأساسية وتم ايلاءعناية خاصة لمفهوم وهيكلة المسودة . وتمت ايضاً دراسة القضايا ذات العلاقة لضمان ان الدستور المقترن يعكس بشكل ملائم ويلبي متطلبات الانظمة الرقابية والهيئات التنظيمية المتوقعة للجهزة العليا للرقابة الاعضاء في الانترنت .

وفي ختام الاجتماع ، اتفق المذكورون على خطة زمنية تتجه نحو هدف ايجاد دستور للأخلاقيات الموافقة عليها خلال مؤتمر الانكوساي السادس عشر . ووفقاً لهذه الخطة ستقوم اللجنة بتوزيع مسودة تمهدية لجميع اعضاء الانترنت خلال شهر سبتمبر ١٩٩٧ ، وسيتم عملية مراجعة وتعديل المسودة بناء على الملاحظات التي تم استلامها من الاعضاء وسيتم ايضاً صياغة دستور اخلاقيات ليتم مناقشته في الارಗواي .

الحصول على مدخلات من اعضاء الانترنت

من اجل استكمال مشاريعها الرئيسية الثلاثة ، ستحتاج اللجنة الى دعم ومدخلات من اعضاء الانترنت ، خلال الشهور القليلة القادمة ، وعندما يتم تسلم الاستبيانات والمسودة التمهيدية فسوف يتعين على الاعضاء الرد على تلك المسودة .

ان جودة وفائدة منتجات الانترنت تعتمد على الاسهامات التي تقدمها الاجهزة الاعضاء . وتأمل اللجنة بأن تلتقي معلومات واقتراحات ، ولزيادة من المعلومات حول لجنة معايير المراجعة للانترنت يرجى الاتصال برئيس اللجنة على العنوان التالي :-

MS. INGA - BRITT AHLENIUS,
AUDITOR GENERAL, THE SWEDISH
NATIONAL AUDIT OFFICE P.O.BOX 45070,
S-10430, STOCKHOLM, SWEDEN,
PHONE : + 468690 40 20 FAX : +
4686904122 e-mail : int @ rrv.se.

إنقال سكرتارية الأولاسييفس

وسكرتارية السباساي الى اجهزة عليا رقابية اخرى .

تم إنتقال السكرتارية العامة لمنظمة أمريكا اللاتينية والカリبي للجهزة العليا للرقابة (أولاسييفس) وسكرتارية اتحاد شمال البا西فيك للجهزة العليا للرقابة (سباساي) الى اجهزة عليا رقابية اخرى ، فقد تولت بيرو السكرتارية العامة للأولاسييفس ويمكن الاتصال بها على العنوان التالي :-
CONTRALORIA GENERAL, JR.
CAMILO CARILLO NR 114. JESUS
MARIA, LIMA, PERU

في حين تولت نيوزلندا السكرتارية العامة للسباساي ويمكن الاتصال بها على العنوان التالي :-

THE AUDIT OFFICE, 47 MULGRAVE Street,
7 TH FLOOR, P.O.BOX 3928,
WELLINGTON 1,
NEW ZEALAND.

عناوين البريد الإلكتروني للأجهزة العليا للرقابة :-

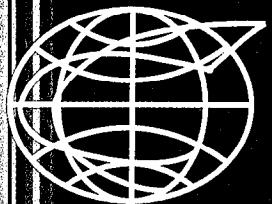
كوريا <gsw 290 @ blue. nowcom.co.kr>	مالزيا <jbaudit @ po.jaring . my>	موريشنوس <auditep @ bow. intnet. mu >	هولندا <BJZ @ Rehenkamer. nl > and < http : // www. Rekenkamer. nl >	نيوزيلاندا < http : // www. netlink . co. nz /%7e oag/home. htm>	نيكاراغوا <continf @ Ibw. com. ni >	النرويج <intersec @ sn. no >	عمان <sages @ gto . net. om >	باكستان <mohsin % auditgenpk @sdnlpk.undp.org>	باراجواي <director @ astcgr. una . py >	بيرو <DC 100 @ CONDOR.GOB. PE >	سنغافورة <audgen @ cs.gov.sg > and < http : // www. gov. sg/ ago >	سلوفينيا <anton. antonicic @ racsod. sigov. Mail. si >	دولة جنوب افريقيا <yvonne @ agsa. Co. za >	السويد < int @ rrv.se >	المملكة المتحدة < nao. @ gtnet . gov . uk > and < http : // www. open . gov. uk / nao/ 9596 arpn. htm >	الولايات المتحدة الأمريكية <lehmanp @ gao . gov > and < http : // www.gao. gov >	فنزويلا < 102213.3237 @ compuserve com >	الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية < http : // financenet. gov/ icgfm. htm >	الاتحاد الدولي للمحاسبين < http : // www. ifac.org >
تدعيمأ لاستراتيجية الاتصالات للانتسائى ، سوف يتم فى كل عدد من المجلة نشر عناوين البريد الإلكتروني / وعناوين الانترنت للأجهزة العليا للرقابة ، وبرامج الانترنت ، والمنظمات المعنية المرتبطة بها ، كما توجد قائمة بعناوين الصفحات الخاصة على شبكة المعلومات الدولية ، يرجى من الأجهزة العليا ان تخطر المجلة عندما تحصل على هذه العناوين . العنوان المكتوب بخط سميك هي عناوين جديدة :-	السكرتارية العامة للانتسائى <rh. into @ magnet. at >: <http : // www. intosai magnet . at / intosai / >	المجلة الدولية للمراجعة الحكومية <75607. 1051 @ compuserve . com >	اس تراليا <agl @ anao gov. au > and < http : // www. anao . gov. > au >	بنج لادش <saibd @ citechco . net >	الصين <cnao @ public . east . cn . net >	كستاريكا <xcisnado @ casapres . go . cr >	الدنمارك <FTRR @FTRR. DK>	السلفادور <cder @ es. com . sv >	استونيا <rh. sao @ netexpress. ee >	المانيا <BRH -FFM @ t - online . de >	منج كنج <audaes 2 @ aud . gen . gov hk > and < http : // www. info. gov. hk/aud/ >	الهند <cag @ giasd 101. vsnl. net. in >	اليابان <kys 00366 @ niftyserve. or, jp> and < http : // www. bai.go.kr>	الأردن < Audit-b @ Amra . nic . gov . jo >					

تقدير لاحادث المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ١٩٩٨/٩٧ (*)

<p>يونيو (حزيران)</p> <ul style="list-style-type: none"> - ندوة التخطيط الاستراتيجي بالتعاون ما بين المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة ومبادرة تنمية الانتوساي . ميدان - اندونيسيا . ١٠-٣ يونيو. 	<p>مايو (يار)</p> <ul style="list-style-type: none"> - إجتماع لجنة التشغيل الإلكتروني للبيانات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة . لندن ، إنجلترا . ١٠-٩ ابريل . ١٠-٩ ابريل . 	<p>أبريل (نيسان)</p> <ul style="list-style-type: none"> - إجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة . لاماى - هولندا . ٢٥-٢٣ ابريل .
<p>سبتمبر (يلول)</p> <ul style="list-style-type: none"> - اجتماع مجموعة عمل الخصخصة للانتوساي . اسطنبول ، تركيا . ٢-١ سبتمبر . 	<p>(غسطس آب)</p> <ul style="list-style-type: none"> - ندوة تدريب المدربين بالتعاون ما بين المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة / مبادرة تنمية الانتوساي ، بريتوريا ، دولة جنوب افريقيا . ٢٩-٤ أغسطس . 	<p>يوليو (يوز)</p>
<p>ديسمبر (كانون أول)</p> <ul style="list-style-type: none"> - مؤتمر لجنة معايير الرقابة الداخلية للانتوساي . بودابست ، المجر . ٢٨-٢٢ سبتمبر . 	<p>نوفمبر (تشرين ثاني)</p> <ul style="list-style-type: none"> - اجتماع المجلس التنفيذي للانتوساي ، مونتيديو ، اوروجواي ١٢-٩ نوفمبر . 	<p>اكتوبر (تشرين أول)</p> <ul style="list-style-type: none"> - حلقة دراسية حول تصميم تطوير الدورات التدريبية لمبادرة تنمية الانتوساي ، الاريساي بالتعاون مع المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اربيسائى) ، القاهرة ، مصر ١١/٢٨ - ١٠/٥ - مؤتمر الاسوسائى ، جاكرتا ، اندونيسيا . ١١-٦ اكتوبر .
<p>مارس (آذار)</p>	<p>فبراير (شباط)</p>	<p>١٩٩٨</p> <p>يناير (كانون ثاني)</p>

(★) **ملحوظة رئيس التحرير :** يتم نشر هذا الجدول لدعم إستراتيجية الاتصالات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنظمة للمجلة الأحداث الكبيرة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والاحاديث الاقليمية الكبيرة مثل : المؤتمرات والجمعيات العامة ومجتمعات المجلس التنفيذي ، ولایمكن بسبب المكان المحدود إدراج الدورات التدريبية الكثيرة والمجتمعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات اضافية ، اتصل بالامن العام لكل مجموعة عمل اقليمية .

INTOSAI



Printed on
Recycled Paper